

- قررت وزارة التعليم تدريس
- هذا الكتاب وطبعه على نفقتها



وزارة التعليم
Ministry of Education

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم



العلوم الإدارية

مبادئ الاقتصاد

المستوي الرابع
المسار الإداري
النظام الفصلي للتعليم الثانوي
كتاب الطالب

قام بالتأليف والمراجعة
فريق من المتخصصين

طبعة تجريبية
١٤٣٦ - ١٤٣٧ هـ
٢٠١٥ - ٢٠١٦ م

يوزع مجاناً ولا يباع

The background of the image shows several tall stacks of coins, likely Euro coins, arranged on a surface with a grid pattern. The lighting is soft, creating subtle shadows and highlights on the edges of the coins. A white rectangular box is superimposed over the center of the image, containing Arabic calligraphy.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفاهيم اقتصادية عامة



ماذا سنتعلم؟

- نشأة الاقتصاد.
- تعريف الاقتصاد وخصائصه.
- أهمية الاقتصاد في حياتنا.

مدخل في نشأة الاقتصاد



كتاب «ثروة الأمم» للمفكر الاقتصادي آدم سميث يعتبر اللبنة الأساسية في بناء الأسس النظرية لعلم الاقتصاد الحديث

يرد إلى أسمعنا لفظ الاقتصاد يومياً من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وعبر نشرات الأخبار ، ومن قراءتنا للصحف اليومية. كما أنه لا تخلو أية دولة من وزير متخصص في شؤون الاقتصاد الوطني، لاسيما وأنا نعيش في مجتمعات حديثة تتسم بقيامها على المنظمات الكبيرة التي أفرزتها الثورة الصناعية التي بدأت أواخر القرن الثامن عشر، وما صاحبها من توسع في عمليات التبادل التجاري بين الدول،

نتيجة للتحويلات المجتمعية من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي بسبب ظهور المصانع واستخدام الآلات. وقد ظهرت من وراء ذلك الكثير من المشكلات التي تتعلق بكيفية استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للوفاء بحاجات الأفراد والمنظمات والمجتمع ككل.

وقد أسهم المهتمون بهذا الشأن في إيجاد الحلول لهذه المشكلات من خلال أرائهم التي بنيت على سنوات

طويلة من الخبرة



النشاط الاقتصادي في العهد النبوي كان مقتصرًا على الزراعة، والتجارة، والرعي. وحينما ازدهرت الحياة الاقتصادية وتوسعت الدولة الإسلامية وظهرت أنماط أخرى من العلاقات الاقتصادية، أدى إلى نشوء الدراسات الفقهية التي عالجت المسائل الشرعية بعامّة، والاقتصادية بصفة خاصة.

وعبروا عنها في مقالات وكتب مثلت رافداً مهماً لتطور الفكر الاقتصادي في العصر الحديث ، واعتباره علماً قائماً بذاته يمكن الاستفادة منه في تفسير ما يدور حولنا من قضايا ومفاهيم اقتصادية.

ابحث في معجم المصطلحات الاقتصادية عن المعنى اللغوي لكلمة «اقتصاد» .

تعريف علم الاقتصاد



لا تخلو حياتك من قرارات بيع وشراء، واستثمار، وسلوك إنتاجي، يهدف إلى استغلال الموارد المتاحة استغلال أمثل لتلبية حاجاتك، كذلك هو العالم باقتصاده فالدول بأسواقها والشركات الإنتاجية والخدمية توظف علم الاقتصاد لهذا الهدف والذي يمكن تعريفه بأنه :

دراسة السلوك الإنساني وأنشطة المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك بهدف إشباع الحاجات المتعددة حاضراً ومستقبلاً باستخدام ما لديه من موارد متاحة.

خصائص علم الاقتصاد



- من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج خصائص علم الاقتصاد على النحو التالي:
1. الاقتصاد من العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنه يهتم بسلوك الفرد والمجتمع لزيادة الدخل وإشباع الحاجات المختلفة.
 2. الاقتصاد معني بكيفية تعظيم الثروة عن طريق تطوير الأنشطة الإنتاجية في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.
 3. يهتم علم الاقتصاد بكيفية تحقيق الدخل وكيفية التصرف فيه؛ باستهلاك جزء منه لإشباع الحاجات المختلفة ومن ثم ادخار الجزء الباقي للمستقبل.
 4. يدرس علم الاقتصاد آلية تحقيق الأهداف الاقتصادية للفرد والمجتمع وذلك من خلال العرض والطلب في الأسواق الحرة والعوامل المختلفة التي تؤثر في هذه الأسواق مثل تدخلات الحكومة لتنظيم السوق والممارسات الاحتكارية.



الخبرة الإنسانية تسبق العلوم،
والعلم يأتي كمدون للخبرة
ومستخلص للنظريات والقوانين
الحاكمة للسلوك البشري

نشاط ٢

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩]

استخرج من الآية الكريمة مفهوماً اقتصادياً.

.....

.....

.....

.....

أهمية الاقتصاد في حياتنا



يمكن إبراز أهمية الاقتصاد في حياتنا في النقاط التالية :

- ١- علم الاقتصاد يدرس الأنشطة التي تتعلق بالإنتاج والتبادل بين الأفراد.
- ٢- يدرس اتجاهات وتحركات الأسعار والإنتاج ومستويات البطالة في المجتمع ، ويقدم الحلول الممكنة.
- ٣- هو علم الاختيار بين البدائل في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة لإنتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات.
- ٤- يهتم بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع الواحد، وكذلك بين الدول.



ماذا سنتعلم؟

- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع.
- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس.
- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون.
- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء.

تمهيد

« لماذا يرتبط علم الاقتصاد بعلاقات مع مجالات العلوم الأخرى؟
يتجه الاقتصاد إلى الاستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة
الإنسانية لتفسير ظاهرة ما من ظواهر الحياة الاقتصادية المعقدة
ودراسها وتحليلها لفظياً وكمياً، وباستخدام الرسوم البيانية
والمعادلات الرياضية.

ونستعرض فيما يلي بعض تلك العلاقات وأمثلة عليها:



علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع



علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي ظواهر
مرتبطة بالاقتصاد، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة
النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل
والثروة من خلال توفير المشروعات الإنتاجية والخدمات والإعانات
الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات
والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك رصد حالات الفقر والبطالة
وأوضاع القرى والمدن في المناطق والمحافظات على مستوى الدولة .



علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس



يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر، والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الاستهلاك والادخار والاستثمار لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون



لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية كالتملك والإيجار والبيع والشراء إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، فالقانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات بين الأفراد والجماعات، والدول، وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء



يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمية ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

يستمد علم الاقتصاد أدواته التحليلية البحثية من علم الإحصاء والمحاسبة والرياضيات.

ماذا
سنتعلم؟

- مفهوم السوق في الاقتصاد.
- أنواع الأسواق في الاقتصاد.



« مع حلول موسم التّمور طلب منك والدك الذهاب للسوق وشراء بعضاً من أنواع التّمور.

صف ما يمكن أن يمر بك خلال قيامك بهذه العملية الشرائية. عدد البائعين والمشتريين، أصناف التّمور، اختلاف جودة التّمور المعروضة، الأسعار المطلوبة لما هو معروض، ...

تعريف السوق



يمكن تعريف السوق على أنه:

المكان الذي يتم من خلاله التقاء وجهات النظر بين العرض والطلب أو البائعين والمشتريين الذين تتلاقى رغباتهم أو حاجاتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة.

وهناك عدد من العوامل تحدد نطاق ونوع السوق نلخصها في الآتي:

١. عدد البائعين أو المنتجين للسلعة أو الخدمة.
٢. عدد المشتريين أو المستهلكين للسلعة.
٣. درجة تجانس السلعة أو الخدمة المنتجة.
٤. طبيعة السلعة ونوعها.
٥. مدى الارتباط بين البائع والمشتري وسهولة الاتصال بينهما.

السوق الافتراضي

هو سوق على الإنترنت يمكن للجميع الدخول إليه وبيع منتجاتهم وعرضها للزبائن أو التسوق ومطالعة الجديد في المتاجر العالمية والمحلية ومعرفة آخر المعروضات و من أشهر مواقع السوق الافتراضي العالمي موقع إي باي وموقع أمازون.

أنواع الأسواق



سوق الأوراق المالية: هو السوق المسئول عن ترتيب المدفوعات الناجمة عن المتاجرة وإكمال عملية المتاجرة، ويتم ذلك عادة بواسطة الأسهم.

سوق العملات: يدعى أيضا سوق الفوركس، وهو أكبر سوق مالي في العالم، الذي يقوم على أساس تداول في العملات العالمية المختلفة، ويتم به تداول أكثر من ٣ ترليون دولار يوميا .

يمكن للمنشآت الاقتصادية أن تعمل في عدد من أنواع السوق من حيث درجات المنافسة والاحتكار والتي يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

١- سوق المنافسة الكاملة:

السلعة متجانسة في السوق، ويوجد عدد كبير جداً من البائعين بحيث لا يستطيع أي منهم أن يؤثر على السعر السائد في السوق.
أمثلة: أسواق القمح والشعير والأرز.

٢- سوق المنافسة الاحتكارية:

السلع متشابهة إلى حد كبير، ولكن هناك عوامل تميز بينها ويوجد عدد كبير من البائعين، ونظراً لعدم تجانس السلعة يستطيع كل منهم أن يتحكم في جزء من السوق. **أمثلة:** أسواق الملابس والمنظفات المنزلية.

٣- سوق احتكار القلة:

يسيطر على السوق عدد قليل من البائعين؛ لذلك فإن قرارات كل منهم لها تأثير كبير على كميات السلعة المتاحة في السوق والمواصفات والسعر، كما أن كلاً منهم يتربح ما يفعله الآخرون ليتخذ رد الفعل المناسب.
أمثلة: الشركات الكبرى في صناعات الطائرات والحواسيب والسيارات.

٤- سوق الاحتكار البحت أو التام:

المحتكر: هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه، وهنا يصبح المنتج المحتكر صانعاً للسعر وذلك بالشروط التالية :

١. أن يكون هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة .
٢. أن يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق .
٣. عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للصناعة أو السوق .

نشاط 1

بعد أن تعرفنا على أنواع الأسواق وخصائصها حاول أن تصنف نوع كل سوق مما يلي:

نوعه	السوق	نوعه	السوق
	سوق الخضار		سوق البترول
	سوق الذهب		سوق منتجات الملابس

المشكلة الاقتصادية

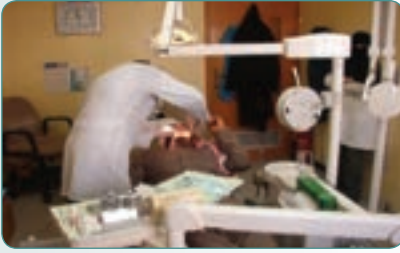


ماذا سنتعلم؟

- تعريف الحاجات الإنسانية.
- العوامل المحددة للحاجات الإنسانية.
- أنواع الحاجات الإنسانية.
- خصائص الحاجات الإنسانية.
- طرق إشباع الحاجات الإنسانية.

تمهيد

«عرفنا سابقاً أن المنتجات الاقتصادية تنقسم إلى: سلع وخدمات.
وهذه السلع والخدمات هي محور حاجات الإنسان التي يسعى للحصول عليها.



علاج



سفر



سيارة



ثوب



تدريب



طعام

من خلال المنتجات الاقتصادية السابقة المثلة لبعض الحاجات الإنسانية، صنّف المنتجات حسب نوعها إن كانت سلعة أو خدمة.

			السلع
			الخدمات



كلما تم إشباع حاجة من حاجات الإنسان كلما قلت أهميتها وتقل قوة تأثيرها في تحريك سلوكه وتترك الساحة لغيرها من الحاجات غير المشبعة

تعريف الحاجات الإنسانية



الحاجة: هي شعور بالحرمان يدفع الإنسان للقيام بعمل معين لإشباع هذه الحاجة.
وتختلف الحاجة من شخص لآخر وإذا تولدت الحاجة لدى الإنسان فإنها تتسبب في حدوث توتر يدفعه لإشباع تلك الحاجة.

مثال:

إذا بقي الإنسان بدون ماء فترة طويلة يحصل له شعور بالحرمان يزداد تدريجياً مع مرور الوقت. هذا الشعور نطلق عليه: العطش. ولكي يتخلص من هذا الشعور يقوم الفرد بعمل ما يروي عطشه كشراء زجاجة ماء ليشربها ويتخلص من الشعور بالعطش ويحصل له ما يسمى الإشباع.

العوامل المحددة للحاجات الإنسانية



تختلف الحاجات الإنسانية من بيئة لأخرى ومن زمن لآخر ولكن بصفة عامة يحكم عدد ونوعية حاجات الإنسان العوامل الآتية:

أودع الله سبحانه وتعالى في الإنسان مجموعة غرائز ضرورية وهذه الغرائز تستدعي الإشباع من وقت لآخر بالطعام والملابس والمسكن والزواج وغير ذلك.	الغريزة البشرية
للدين دور في تحديد بعض السلع والخدمات المباحة وغير المباحة، كما أن المحاكاة والانتماء للجماعة ومستوى الثقافة والاهتمام محدد مهم لحاجتنا للسلع والخدمات.	الدين والعادات الاجتماعية والمستوى الثقافي
مع التقدم السريع كل يوم يأتينا التطور بجديد من السلع والخدمات، وغالبا ينجح المنتجون بإقناعنا بحاجتنا إلى هذه السلع والخدمات.	التطور التقني

ماذا سنتعلم؟

- تعريف الموارد الاقتصادية.
- الموارد الطبيعية (الأرض).
- الموارد البشرية (العمل).
- الموارد المصنعة (رأس المال).

تمهيد



قال تعالى: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ١١].

وقال: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ١٣].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة النحل: ١٤].

من خلال الآيات الكريمة السابقة :

- ما الموارد الطبيعية التي تم ذكرها في الآيات؟
- كيف يمكن الاستفادة من هذه الموارد الطبيعية لإشباع حاجاتنا؟

تعريف الموارد الاقتصادية



يمكن تعريف الموارد الاقتصادية على أنها :

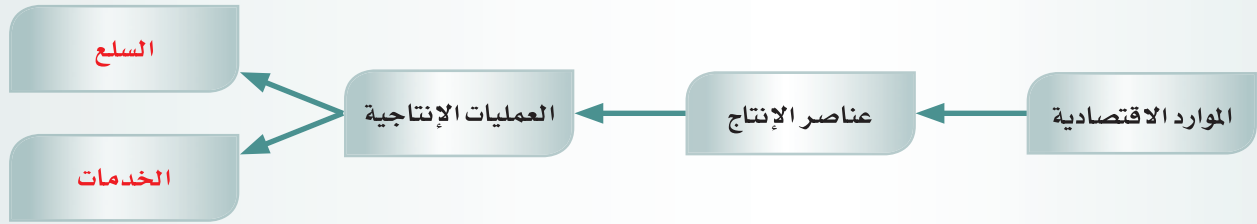
كل ما يمكن أن يستخدم أو يعد للاستخدام اقتصادياً من أجل إشباع الحاجات البشرية حالياً أو مستقبلاً بطريق مباشر أو غير مباشر.

ويشمل ذلك الكائنات الحية والنباتات والأشجار وكل ما تحويه الأرض في باطنها أو على سطحها أو في غلافها الجوي من عناصر، وكذلك ما صنع الإنسان من سلع إنتاجية أو أي تجهيزات ومظاهر حضارية، مضافاً إلى كل ذلك الظروف الاجتماعية والعلمية والسياسية والصحية المساعدة على إتمام العملية الإنتاجية .

تعريف عناصر الإنتاج



هي ما يعد من موارد اقتصادية للدخول في النشاط الإنتاجي للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لإشباع حاجاته.



عناصر الإنتاج



- أ- الموارد الطبيعية (الأرض)
- ب- الموارد البشرية (العمل)
- ج- الموارد المصنعة (رأس المال)



هناك من يضيف عنصراً رابعاً وهو المنظم (الإدارة) لأهميته في توظيف العناصر الأخرى لإنجاز العملية الإنتاجية.

أ-الموارد الطبيعية(الأرض):



سنتعرف في الوحدة الخامسة على أهم الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودورها في تنمية الاقتصاد السعودي.

تشير إلى جميع عناصر الإنتاج التي تتواجد في شكلها الخام، أي لم تتحول عن خلقها بواسطة جهد بشري، مثل: الثروة المعدنية في باطن الأرض والنباتات والحيوانات البرية والتربة الخصبة والمياه السطحية والطاقة الشمسية والكميات الهائلة من البحار والمحيطات التي يمكن الاستفادة منها .

وتتميز معظم الدول بتوافر عدد من الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولاختلاف تلك الموارد تم تقسيمها إلى :

- **موارد متجددة:** وهي الموارد غير المعرضة للنضوب إذا استغلها الإنسان باعتدال وبطريقة راشدة ومنها المصادر النباتية، والمصادر الحيوانية.
- **موارد غير متجددة:** وهي موارد موجودة في الطبيعة بكميات ثابتة ما يؤخذ منها لا يعوّض، مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والمعادن المختلفة.

ب-الموارد البشرية (العمل):



جميع الخدمات البشرية الانتاجية التي يسهم بها الإنسان، وهذا يشمل الجهد العضلي والمهارات والقدرات الفكرية وتطبيق المعرفة.

يدخل في عنصر العمل الأنشطة الإدارية التي يقوم بها مدير الشركة، كذلك المحاسب والمهندس والعامل الفني والعامل غير الفني.

ويعتبر العنصر البشري من أهم العناصر في عملية التنمية، وعلى الرغم من توفر هذا العنصر في كثير من الدول إلا أنه لا يستغل بسبب حاجة التنمية لعناصر بشرية تمتلك المعرفة والمهارة اللازمة للإنتاج وتطوير أساليب العمل. والعنصر البشري الكفاء قادر على قهر ندرة الموارد الطبيعية من خلال ما يمتلكه من قدرة على الإبداع والابتكار .



هناك كثير من الدول لا تمتلك سوى كميات بسيطة من الموارد الطبيعية وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً بسبب اهتمامها بالعنصر البشري في عملية التنمية.

ماذا
سنتعلم؟

- تعريف المشكلة الاقتصادية.
- أسباب المشكلة الاقتصادية.
- عناصر المشكلة الاقتصادية.



تمهيد

« لدى عبدالله رغبة في امتلاك: (جوال، جهاز حاسب محمول) وما يمتلكه من مال لا يكفي لإشراء أحدهما. فماذا سيختار... شراء الجوال أم الحاسب المحمول؟ لدى أهل حي من الأحياء قطعة أرض مخصصة للخدمات العامة. والحي في حاجة لمدرسة ابتدائية ومستوصف صحي. فماذا سيختارون... بناء المدرسة أو المستوصف الصحي؟ ميزانية إحدى الدول محدودة لا تكفي لتحقيق جميع جوانب التنمية في البلاد.

ومن أهدافها توفير المساكن لمحدودي الدخل وتوفير الخدمات الصحية. ما الهدف الذي ستقوم بتحقيقه أولاً: بناء المساكن أو بناء مشاريع صحية؟ من خلال الأسئلة السابقة وغيرها تتضح أمثلة على المشكلة التي تواجه الفرد والمجتمعات والدول منذ وجد الإنسان على الأرض والتي نسميها: المشكلة الاقتصادية في هذا الدرس سنتعرف بمشيئة الله على أسباب المشكلة الاقتصادية وعناصرها .

تعريف المشكلة الاقتصادية



المشكلة الاقتصادية تعني:

عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع حاجاته في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه. ذلك أن الحاجات الإنسانية تتزايد وتتجدد باستمرار مع زيادة النمو السكاني والتقدم العمراني والمدني والاختراعات الحديثة، في حين أن الموارد المتاحة لا تنمو بنفس معدل زيادة الحاجات لذلك يتعذر أن تكفي الموارد المتاحة لإنتاج كل ما يرغب فيه الإنسان . ولكي يتمكن المجتمع من إشباع الحاجات الإنسانية فإنه يستخدم ما لديه من موارد بطريقة مثلى لإنتاج السلع والخدمات المختلفة.

نشاط 1

مزارع يعتمد على زراعة الخضروات فقط، هل يمكن أن يشبع حاجاته الإنسانية بهذا المورد الوحيد؟
وما الرغبات التي يمكن أن يحتاجها هذا المزارع غير مورده من إنتاج المزرعة؟

.....

.....

.....

.....

أسباب المشكلة الاقتصادية



من التعريف السابق يمكن استنتاج أسباب نشأة المشكلة الاقتصادية على النحو الآتي:

تعدد الحاجات الإنسانية وتجدها	فهي تتعدد كمًّا وكيفاً، فمن الناحية الكمية تزداد حاجات المجتمع مع النمو الطبيعي للسكان، ومن الجهة الكيفية تتجدد الحاجات وتتزايد مع تطور المجتمع وظهور وسائل ومخترعات حديثة.
الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة	على الرغم من توفر الموارد لأي مجتمع إلا أن هذه الموارد لا تكفي لتحقيق حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة والمتجددة باستمرار، وبذلك تظهر مشكلة الندرة النسبية للموارد.
تعدد استخدامات الموارد الاقتصادية	تعدّد فوائد واستخدامات ما لدى المجتمع من موارد يزيد من حدة المشكلة فكل مورد إنتاجي له أكثر من استخدام، فمثلاً الأرض الزراعية يمكن زراعتها قمحاً أو شعيراً أو غير ذلك.

اذكر بعض الأمثلة على الندرة النسبية للموارد الاقتصادية.
مع توضيح علاقتها بالمشكلة الاقتصادية.

.....

.....

.....

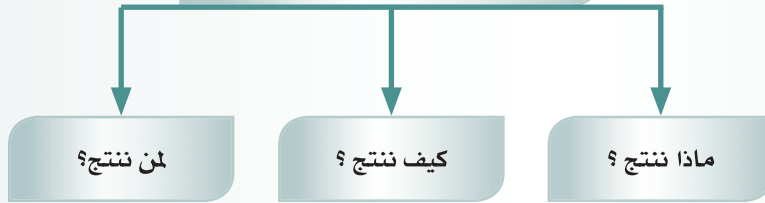
.....

عناصر المشكلة الاقتصادية



كل مجتمع لديه موارد متعددة لكنها تتميز بالندرة النسبية، أي أنها لا تكفي لإشباع جميع رغباته؛ لذلك يجد المجتمع نفسه أمام عدد من الأسئلة يتعين عليه أن يجد وسيلة للإجابة عنها، وهي ما يطلق عليه: **عناصر المشكلة الاقتصادية**.

عناصر المشكلة الاقتصادية



ماذا ننتج؟



المطلوب هنا هو تحديد كمية وأنواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع، فطالما أنه لن يستطيع إنتاج كل شيء يرغبه ويحتاجه فعليه أن يقرر ما الذي ينتجه؟ وما الذي يتخلى عنه؟ وهذا ما يسمى بسلم الأولويات ومن ثم يبدأ بإنتاج السلع الأكثر أهمية ثم الأقل أهمية بقدر الموارد المتاحة لديه.

على المجتمع أن يخصص جزءاً مهماً من موارده لاستثماره في سلع رأسمالية مثل بناء المصانع والتوسع في العمران وإنشاء المرافق الأساسية وذلك بغرض زيادة قدرة المجتمع الإنتاجية وتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

كيف ننتج؟



المقصود بها الكيفية التي تتم بها عملية الإنتاج أي اتخاذ قرار بشأن تنظيم العملية الإنتاجية وهذا يشمل ما يأتي:

١. تحديد الجهة التي تتولى مسؤولية القيام بالنشاط الإنتاجي: سواءً الحكومة (القطاع العام)، أم الأفراد (القطاع الخاص) أو كلاهما معاً .
٢. تحديد طرق الإنتاج.
٣. المعرفة الفنية.
٤. مستوى التقنية الملائم..

لمن ننتج؟



البحث هنا عن كيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع، ففي الواقع العملي ومع تعقد العلاقات الاقتصادية المعاصرة نجد أن تحديد كيفية توزيع الإنتاج لا يرجع إلى عامل واحد، بل إلى عدة عوامل بعضها مستمد من أنظمة الدولة وبعضها من العادات السائدة، وأخرى تعود إلى ظروف السوق.

ماذا
سنتعلم؟

- تعريف النظام الاقتصادي.
- وظائف النظام الاقتصادي.
- أنواع النظم الاقتصادية.

تمهيد

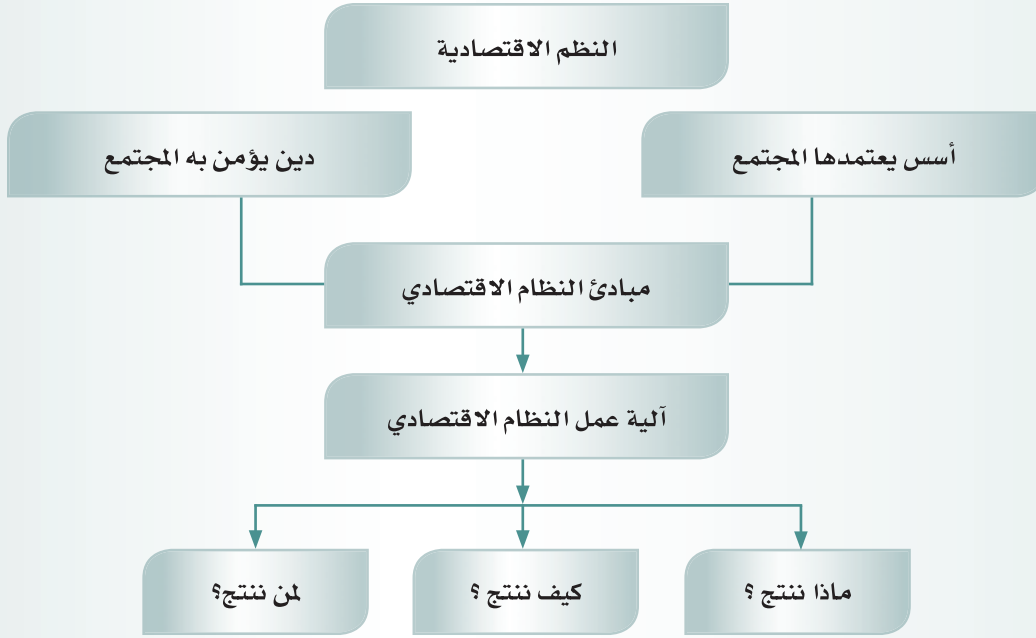
«المشكلة الاقتصادية متواجدة في جميع المجتمعات، وتختلف هذه المجتمعات في كيفية التصدي لعناصر المشكلة الاقتصادية من خلال ما يسمى بالنظام الاقتصادي . وفي هذا الدرس سنناقش بمشيئة الله النظام الاقتصادي ووظائف النظام الاقتصادي وأنواع النظم الاقتصادية.»

تعريف النظام الاقتصادي



النظام الاقتصادي هو :

مجموعة مبادئ مرتكزة على أسس معينة أو دين يؤمن به المجتمع. والنظام الاقتصادي يحدده إطار معين يبين أهداف النظام، وقد يكون وضعياً بشرياً أو يكون معتمداً على شريعة سماوية، أما المبادئ فهي عبارة عن المحتوى الفكري للنظام الاقتصادي، وتبين الأركان التي يقوم عليها، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، من خلال صياغة العلاقات الاقتصادية في ضوء الإطار الفلسفي أو المذهب الفكري المتبع.



وظائف النظام الاقتصادي



إن دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بالوظائف الآتية :

١. بيان الطريقة التي يحدد بها المجتمع احتياجاته من السلع والخدمات وفقاً لأهميتها النسبية وهذه إجابة **ماذا نتج؟**
٢. تحديد خصائص المشروعات التي تتولى الأنشطة الإنتاجية في المجتمع، وكيفية تلبية الاحتياجات وبأي وسائل فنية وهذه إجابة **كيف نتج؟**
٣. وضع معايير لتوزيع ناتج النشاط الإنتاجي على المشاركين في الإنتاج بما يضمن استمرار النمو بالمجتمع، وهذه إجابة **من نتج؟**

نشاط ١

من خلال الوظائف التي يقوم بها النظام الاقتصادي في المجتمع.

ناقش مع زملائك كيف تقاس كفاءة النظام الاقتصادي؟

.....

.....

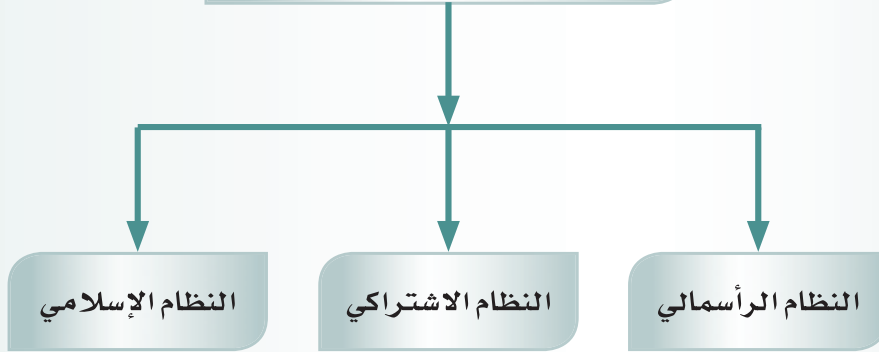
.....

.....



يسود العالم عدد من النظم الاقتصادية كالنظام الرأسمالي والاشتراكي أو المزج بينهما، وظهر النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يتسم بخصائص ومميزات عالجت بعض السلبيات في النظامين: الرأسمالي والاشتراكي. ومن المهم أن نعلم أن النظام الذي سيختاره أي مجتمع فعلياً يتوقف على عقيدة المجتمع وتكوينه الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به.

أنواع النظم الاقتصادية



سيتم من خلال الدروس التالية تناول كل نظام من هذه الأنظمة الاقتصادية

ماذا
سنتعلم؟

- مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي .
- سلبيات النظام الاقتصادي الرأسمالي.

تمهيد



« يعتبر النظام الرأسمالي ومنذ ظهوره في أواخر القرن الثامن عشر، هو النظام الاقتصادي السائد. والمرتكز الأساسي لهذا النظام هو: (المذهب الفردي الحر). وفي هذا الدرس سنناقش النظام الاقتصادي الرأسمالي ومبادئ هذا النظام وأبرز انتقاداته وكيف عالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية؟

مبادئ النظام الرأسمالي



١- الحرية الاقتصادية:

يتمتع الأفراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل الدولة، فالحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي تضمن حرية العامل في اختيار العمل الذي يزاوله وحرية المنتج في تحديد نوعية وكمية السلع التي يقوم بإنتاجها أو التوقف عن الإنتاج تماماً، وحرية المستهلك في التصرف في دخله حيث يشتري ما يشاء من السوق .

٢- الملكية الخاصة:

تعود ملكية أغلب وسائل الإنتاج للأفراد وليس للحكومة، أما دور الدولة فهو حماية الملكية الخاصة من خلال سن القوانين التي تكفل حرية التملك وطرق نقل الملكية، والالتزام بوظائف الدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي وتطبيق العدالة .

٣. المنافسة الكاملة:

وهي من المبادئ النظرية في النظام الرأسمالي، وعناصر الإنتاج في هذا النظام تتمتع بالمنافسة الكاملة وبالتالي تكون الأسعار السائدة هي أقل الأسعار ومواصفات السلعة عالية الجودة ومتجانسة.

شروط المنافسة الكاملة:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يتمتع أي منهم بقوة احتكارية.
- حرية الدخول والخروج من السوق للبائعين والمشتريين.
- العلم التام بأحوال السوق



يسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو أقصى منفعة من دخله بشراء السلع التي تلبي احتياجاته . أما العامل فهو يسعى إلى أكبر أجر ممكن مقابل عمله، فيعمل في المنشأة التي تتيح له ذلك. إن المصلحة الخاصة هي محرك النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي

نشاط 1

ابحث في مصادر التعلم عن أبرز الدول التي تطبق النظام الرأسمالي.

.....

.....

.....

.....

علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي



يتم علاج المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة الآتية:

ماذا ننتج؟

تفضيلات المستهلكين هي التي تحدد أنواع وكميات السلع المرغوبة، فإذا زاد الطلب على سلعة معينة في السوق ارتفعت أسعارها وبالتالي تكون إشارة للمنتجين أنها مرغوبة فيقوموا بإنتاج المزيد منها.

كيف ننتج؟

تقوم المشروعات الخاصة المملوكة للأفراد باختيار أفضل الفنون الإنتاجية وتوظيف الموارد بأنواعها وتقوم بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

لمن ننتج؟

يتم توزيع عوائد الإنتاج على من أسهموا في تحقيقه من خلال سوق خدمات الإنتاج، فأجر العامل يتحدد بتفاعل الطلب والعرض في سوق العمل وعائد رأس المال يتوقف على الطلب والعرض وكذلك الحال في باقي عناصر الإنتاج.



سلبيات النظام الرأسمالي



١. إعطاء الأولوية للملكية الخاصة وحرية التصرف تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.
٢. تنمو المشروعات الخاصة في ظل هذا النظام حتى تصبح قوة احتكارية كبرى تتحكم في السوق وتضر برفاهية المجتمع.
٣. المصلحة الخاصة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصلحة العامة بل قد تتعارض معها، فمثلاً المنتج الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح قد يستخدم طرقاً إنتاجية تلوث البيئة وتضر المجتمع.

ماذا سنتعلم؟

- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.
- سلبيات النظام الاقتصادي الاشتراكي.

تمهيد



تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م وبانهياره أسدل الستار عن أول وأوضح تجربة للنظام الاشتراكي وما زال الجدل حول سبب هذا الانهيار:

**هل الخلل في النظرية
الاشتراكية،
أم هو خلل في التطبيق؟**

« طرح الفكر الاقتصادي الاشتراكي نظرياً في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن النظام لم يطبق فعلياً إلا في دولة الاتحاد السوفيتي عقب الحرب العالمية الأولى، ثم انتشر في أوروبا الشرقية والصين وفيتنام وغيرها، ويقوم النظام الاشتراكي على (المذهب الجماعي). وفي هذا الدرس سنناقش بمشيئة الله النظام الاقتصادي الاشتراكي وأهم مبادئه وانتقادات هذا النظام وكيف عالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية.

مبادئ النظام الاشتراكي



أ- تدخل الدولة في الاقتصاد:

تتدخل الدولة بشكل كامل في الاقتصاد، فلا توجد حرية عمل، ولا حرية إنتاج، ولا حرية استهلاك، بل تكون الدولة مسؤولة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية كافة.

ب- الملكية العامة:

في النظام الاشتراكي نجد أن أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للدولة ولا يسمح للقطاع الخاص بتملك وسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود.

ج- التخطيط المركزي:

جهاز التخطيط في الدولة هيئة مركزية عليا، تضع خطة قومية شاملة وفيها يتم تحديد أهداف النشاط الاقتصادي، والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، مع إلزام جميع المؤسسات بتحقيق الأهداف خلال فترة معينة.

د- المصلحة العامة:

النظام الاشتراكي يسعى لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فالمصلحة العامة هي المحرك الرئيس لتوظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع وليس المصلحة الخاصة ولذلك فان موارد المجتمع توجه لإنتاج سلع ذات معدلات ربحية منخفضة لأنها سلع ضرورية للغالبية العظمى.

علاج النظام الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية



تتم معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي من خلال الإجابة عن الأسئلة:

١- ماذا ننتج؟

يقوم جهاز التخطيط بتحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وفقاً للأولويات التي يراها، وذلك في ضوء الاحتياجات الحاضرة للمجتمع وتوقعات المستقبل.

٢- كيف ننتج؟

تتطوي الخطة على أهداف تفصيلية يتم توزيعها على المشروعات العامة حيث يعرف كل مشروع كميات ومواصفات السلع وتباع في منافذ البيع الحكومية بالأسعار المحددة.

٣- لمن ننتج؟

يتم تحديد أجور العمال من خلال الخطة الموضوعية وبحسب كمية العمل المبذول ومستوى مهارة العامل.

سلبيات النظام الاشتراكي



هناك جملة من السلبيات التي تؤخذ على النظام الاشتراكي من أبرزها:

١. حرمان المستهلكين من حقهم في اختيار السلع التي تناسب رغباتهم وإلزامهم بأنواع نمطية من السلع والخدمات.
٢. حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج وهذا لا يتفق مع الفطرة البشرية السوية.
٣. كثيرا ما نشأ عن سوء تقدير كميات الإنتاج حدوث فائض في بعض السلع وعجز في سلع أخرى مما تسبب بحدوث أزمات.
٤. حدوث تفاوت كبير في توزيع الدخل.

نشاط ١

قارن بين النظامين: الرأسمالي والاشتراكي من حيث:

١. مبدأ نظام الملكية .

٢. مبدأ تدخل الدولة .

.....

.....

.....

ماذا
سنتعلم؟

■ مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.

■ علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي.

تمهيد



يُعرّف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه: مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرّف الإنسان فيه.

« يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي من أنجح الأنظمة الاقتصادية لما يتمتع به من ضوابط تحقق التوازن في كافة الميادين المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية من خلال مراعاة حاجات الفرد في إطار القيم والأخلاق الإسلامية التي تكفل التوازن والتكامل مع حاجات المجتمع، والتي تتقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

وفي هذا الدرس سنناقش بمشيئة الله النظام الاقتصادي الإسلامي ومبادئ هذا النظام وكيف عالج النظام الإسلامي المشكلة الاقتصادية.

مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي



١- الإيمان بالله واليوم الآخر :



إن الإيمان بالله واليوم الآخر ليست مسألة منعزلة عن واقع الحياة، فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان لعبادته، واستخلفه في الأرض لعمارتها وتحقيق العبودية له وحده، وهذه الملكية التي وهبها الله للإنسان في الأرض قائمة على العدل ودفع الظلم وأداء الأمانة، قال تعالى: ﴿ ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ءَ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَحْلِفِينَ فِيهِ ءَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفِقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [سورة الحديد: آية: ٧].



والإيمان باليوم الآخر يعني أن النشاط الاقتصادي مثل أي نشاط سيكون محل محاسبة في الآخرة، ولذلك فإن المسلم منضبط في سلوكه بما أحل الله ويجتنب المحرمات في معاملاته وأعماله لتتحقق له الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: ٩٧].

٢- الوسطية والتوازن:

مبدأ الوسطية: يعني العدل والاعتدال في كل شأن، قال تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [سورة البقرة: ١٤٣]، ففي النظام الإسلامي هناك اعتدال في الاستهلاك ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [سورة الأعراف: ٣١].

٣- التكامل:



تسهم بعض المؤسسات في النظام الإسلامي بتحقيق التوازن والتكامل فالزكاة تؤخذ من القادرين وتعطي غير القادرين، فالزكاة تنظيم اقتصادي لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، لكنها في الوقت نفسه تطهر نفس المزمكي من الشح والبخل، فضلاً عن أنها ركن من أركان الإسلام

يضمن النظام الاقتصادي الإسلامي الترابط والتكامل بين الجانبين: المادي والاخلاقي للإنسان، فأى سعي للكسب الحلال يُثاب عليه الإنسان إذا نوى بذلك طلب مرضاة الله والتعفف عن سؤال الناس، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال واصفاً رجلاً يسعى لكسب رزقه: (إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ...) رواه الطبراني في الكبير .

٤- الملكية العامة والملكية الخاصة:

يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والخاصة على نحو فريد، حيث يعطي النظام الاقتصادي الإسلامي مساحة كبيرة للملكية الخاصة، ويقر حرية التصرف فيها بالمعاملات المباحة مثل (البيع، الإجارة، الرهن وغيرها...)، ويحمي الملكية الخاصة بحد السرقة وغير ذلك من التشريعات. أما الملكية العامة فهي الأصل في المرافق الأساسية مثل (الطرق، الجسور، السدود)، وما يمثل منفعة عامة للناس وهذه تملكها الدولة.

٥- الحرية المنضبطة:

يتيح النظام الإسلامي حرية التصرف في أنشطة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك مع ضبط هذه الحرية بتجنب المنتجات المحرمة والتصرفات التي تضر بالآخرين ، قال ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار) رواه ابن ماجه..

نشاط ١

ضبط النظام الإسلامي حرية الفرد في أنشطة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك.

اذكر أمثلة على كل من:

١. المنتجات المحرمة.
٢. التعاملات المنافية للشرع.

معالجة النظام الإسلامي للمشكلة الاقتصادية



السوق الإسلامي هو البيئة التي يعمل فيها هذا النظام على النحو الآتي:

أ- ماذا ننتج؟

يتمتع الأفراد بحرية تحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية بشرطين:

١. أن تكون بعيدة عن دائرة الحرام.
٢. الاعتدال في الاستهلاك وتجنب البخل والإسراف قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ٢٩ ﴾ [سورة الإسراء: ٢٩].

ب- كيف ننتج؟

تقوم المشروعات الخاصة بمعظم الأنشطة الإنتاجية بحرية كاملة بشرطين:

- ١- أن تكون رؤوس أموالها من مصدر حلال.
- ٢- أن تتجنب الأنشطة المحرمة مثل: إنتاج الخمر.



٣- أما المشروعات العامة فهي تنظم المرافق الأساسية مثل: المياه والمراعي الطبيعية والطاقة لقوله ﷺ: (المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار) (رواه أبو داود وابن ماجه).

ج- لمن ننتج؟

يتم توزيع الإنتاج من خلال السوق التنافسي، حيث تحرم كل صور الاحتكار والغش والرشوة وتتحدد العوائد الفعلية لعناصر الإنتاج بالتراضي بين العامل وصاحب العمل، وكذلك ريع الأرض يكون بالتفاوض بين مالك الأرض والمستثمر.

أما رأس المال فيكون عائده بالمشاركة في الأرباح مع صاحب المشروع حيث لا يستحق فائدة (لأن الفائدة رباً محرماً شرعاً) ويتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وتكملها الصدقات الموسمية مثل زكاة الفطر والصدقات الاختيارية طوال العام وبهذا تتحقق العدالة في توزيع الدخل تلقائياً من خلال السوق الإسلامي.

نشاط ٢

ناقش مع زملائك تطبيق مبدأ الحرية الشخصية في النظام الاقتصادي الإسلامي.
وقارنه مع تطبيقاته في كل من النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي.

.....

.....

.....

.....

العرض والطلب



ماذا سنتعلم؟

- مفهوم الطلب.
- قانون الطلب.
- جدول ومنحنى الطلب.
- العوامل المؤثرة في الطلب.

تمهيد



« السوق هو المحك الرئيس للاقتصاد، ومما سبق دراسته يتضح أن السوق يتكوّن من طرفين هما:

- المستهلكون (ويمثلون جانب الطلب).
- البائعون (ويمثلون جانب العرض).

ويتحدد سعر السلع في السوق بحسب ظروف الطلب والعرض، حيث يتوقع أن تكون العوامل المؤثرة في الطلب والعرض هي التي تفسر ارتفاع أسعار بعض السلع وانخفاض أسعار بعض السلع الأخرى.

مفهوم الطلب



الطلب هو:

رغبة المستهلك في شراء السلعة مع قدرته على دفع ثمنها.

والطلب بالمعنى الاقتصادي يستلزم توفر الرغبة والقدرة معاً لدى المستهلك لشراء سلعه ما، إذ أن رغبة المستهلك في شراء السلعة دون أن يدري من أين يأتي بثمنها هي مجرد أمنية، فلا تعد هذه الرغبة في السلعة جزءاً من طلب السوق و كذلك فإن مجرد قدرة الإنسان على شراء السلعة ليست كافية لتعبير عن طلبه لها. وفي الدراسات الاقتصادية نتكلم عن الطلب على سلعة ذات مواصفات محددة، بمعنى أن دراسة الطلب في السوق تتعلق بسلعة معرّفة جيداً فمثلاً لا معنى للقول: «الطلب على الفاكهة» والصواب أن نحدد فنقول: (الطلب على برتقال بصرة مصري فئة أ).

أيضاً يتعلق الطلب بمنطقة معينة ويقاس خلال فترة من الزمن مثلاً نقول: (الطلب على الطماطم الناضجة في منطقة القصيم أسبوعياً) و (الطلب على التفاح جالا الكبير شهرياً في منطقة الرياض).

وهنا يمكننا تحديد عناصر الطلب وهي :

١. سلعه معرفة تعريفاً جيداً.
٢. رغبة المستهلك في شراء السلعة .
٣. قدرة المستهلك على سداد ثمن السلعة.
٤. فترة زمنية محددة يتعلق بها الطلب.
٥. حدود مكانية يتم فيها الطلب.

نشاط ١

- ترغب مريم شراء هاتف نقال جديد خلال الأسبوع القادم .
وضح العناصر المفقودة في الطلب السابق .
- أعط مثالاً لطلب قمت به مؤخراً مع ذكر عناصر الطلب فيه.

.....

.....

.....

.....

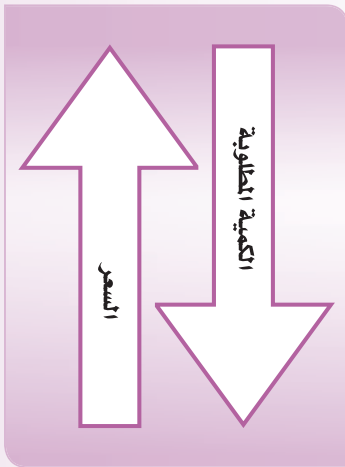
.....

قانون الطلب



ينص قانون الطلب على أنه:

إذا ارتفع سعر سلعة معينة تقل الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. أي أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها. إذا ارتفع سعر السلعة يتوقع أن يشتري المستهلك كميات أقل منها، كذلك إذا انخفض سعر السلعة يتمكن المستهلكون من شراء كميات أكبر منها.



في هذا الدرس سنتعرف على العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب

العوامل المؤثرة في الطلب



تقدم أن المستهلك يقرر زيادة أو نقص مشترياته بحسب سعر السلعة، ولكن السعر ليس هو العامل الوحيد المؤثر في الطلب، بل ان السعر يؤثر فقط في الكمية المطلوبة وليس الطلب ككل ، فهناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب ككل - مع بقاء الأسعار بدون تغيير، أهمها ما يلي:

١. دخول المستهلكين.
٢. أسعار السلع البديلة.
٣. أسعار السلع المكملة.
٤. أذواق المستهلكين.
٥. عدد السكان في المنطقة.
٦. توقعات المستهلكين.

نشاط ٣

في الجدول التالي توضيح لتأثير العوامل الأخرى أعلاه على الطلب ونوع العلاقة.
أكمل الجدول على مثال العبارات الواردة فيه.

نوع العلاقة	تأثير العامل على الطلب	العامل المؤثر على الطلب
طرديّة	زيادة الطلب على السلع	ارتفاع دخول المستهلكين ارتفاع سعر السلعة البديلة
عكسيّة	زيادة الطلب على السلعة الأصلية والمكملة	انخفاض سعر السلعة المكملة ازدياد رغبة المستهلكين في السلعة
طرديّة	زيادة الطلب حالياً	زيادة عدد السكان توقعات ارتفاع الأسعار مستقبلاً

ماذا سنتعلم؟

- مفهوم العرض.
- قانون العرض.
- جدول ومنحنى العرض.
- العوامل المؤثرة في العرض.



تمهيد

« تطرقنا في القسم السابق للجانب الأول من السوق وهو الطلب على السلعة والذي يبين توجهات المشترين في السوق وتعرفنا فيه على قانون الطلب. ونأتي الآن إلى الجانب الآخر من السوق وهو العرض الذي يتعلق بسلوك المنتجين والبائعين عندما يتغير سعر السلعة أو الخدمة التي يقدمونها في السوق.

مفهوم العرض



العرض هو رغبة المنتج في بيع سلعة معينة مع قدرته على إنتاجها. والعرض بالمعنى الاقتصادي هو توفر الرغبة والقدرة معاً لدى المنتج لإنتاج سلعه ما، وكما هو الحال في الطلب كذلك في العرض لا بد من توفر عناصر للعرض هي:

١. سلعه ذات مواصفات محددة.
٢. رغبة المنتج في بيعها في السوق.
٣. قدرة المنتج على إنتاج السلعة.
٤. فترة زمنية محددة تعرض خلالها السلعة في السوق.
٥. حدود مكانية يتم فيها عرض السلعة.



المُنتج قد يقوم بزراعة أو صناعة سلعه معينة لاستخدامه الخاص أو منحها للآخرين دون مقابل وهذا كله لا يدخل في عرض السلعة في السوق.

نشاط 1

١. نظراً لارتفاع سعر نوع معين من المكيفات يرغب أحد المنتجين في إنتاج ٧٥٠ وحدة شهرياً إلا أن طاقته الإنتاجية القصوى هي ٥٠٠ وحدة فقط.

فهل نحسب ضمن عرض المكيفات ٥٠٠ وحدة أم ٧٥٠ وحدة ؟

٢. محمد مزارع ، يرغب في بيع منتجاته في مدينة جدة .

- ما عناصر العرض المفقودة في العبارة السابقة ليكتمل المعنى الاقتصادي للعرض.
- قم مع زملائك باقتراح صيغة اقتصادية للعرض السابق .

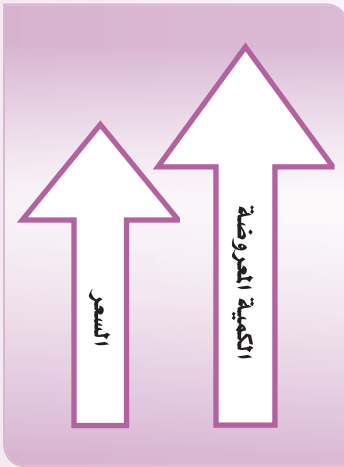
قانون العرض



ينص قانون العرض على أنه:

إذا ارتفع سعر سلعة معينة في السوق تزداد الكمية المعروضة منها والعكس صحيح، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى – والتي سيتم دراستها لاحقاً – على حالها.

أي أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها. وتفسير ذلك أن المنتج يرغب في زيادة أرباحه فكلما زاد السعر حفزه ذلك على إنتاج المزيد من السلعة لتزداد إيراداته وأرباحه، والعكس صحيح .



نشاط ٢

فيما يأتي جدول العرض لسلعته الموز في جازان خلال شهر ربيع الأول.
والمطلوب رسم منحنى العرض:

الكمية المعروضة (كيلو جرام) Qs	السعر للكيلو جرام (ريال) P
١١٠	٤
٩٠	٣,٥
٧٠	٣
٥٠	٢,٥
٣٠	٢

الوحدة الثالثة: العرض والطلب

العوامل المؤثرة على العرض



رغم أن سعر السلعة هو العامل الأساس لتحديد الكمية التي يرغب المنتج في بيعها في السوق، إلا أنه توجد عوامل أخرى تؤثر في العرض، من أهم هذه العوامل ما يأتي:

- ١- تكاليف عناصر الإنتاج.
- ٢- مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج.
- ٣- الضرائب.
- ٤- الإعانات الحكومية.
- ٥- عدد المنتجين.

نشاط ٣

في الجدول التالي توضيح لتأثير (العوامل الأخرى السابقة) على العرض ونوع العلاقة
أكمل الجدول على مثال العبارات الواردة فيه :

نوع العلاقة	تأثير العامل على العرض	العامل المؤثر على العرض
عكسية	زيادة العرض من السلعة	انخفاض تكاليف عناصر الإنتاج
	زيادة العرض من السلعة	ارتفاع مستوى التقنية المستخدمة
		زيادة الضرائب
طردية		زيادة الإعانات الحكومية
		نقص عدد المنتجين في السوق

التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض



يجب التفرقة بين مصطلحين مهمين هما: «التغير في الكمية المعروضة» و «التغير في العرض».

- تتأثر الكمية المعروضة بالتغير في سعر السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أي ترتفع الكمية المعروضة إذا ارتفع سعر السلعة، وتخفض الكمية المعروضة إذا انخفض سعرها.
- أما التغير في العرض فهو يعبر عن التغير في أي عامل من العوامل الأخرى المؤثرة في العرض، عدا سعر السلعة، وهذا التغير قد يؤدي إلى زيادة العرض أو نقصه .



التغير في الكمية المعروضة يعني الانتقال من نقطة إلى نقطة على نفس منحنى العرض تبعاً للتغير في السعر. بينما التغير في العرض يعني انتقال منحنى العرض بكامله تبعاً لتأثير العوامل المحددة للعرض مع ثبات السعر.

في الجدول التالي: حدد نوع العلاقة بين العرض والعوامل المؤثرة عليه بوضع علامة (↑) في حال كانت العلاقة طردية ، وعلامة (↓) في حال كانت العلاقة عكسية .

العوامل المؤثرة على العرض	علاقتها بالعرض
خفض الإعانات الحكومية	
خفض الضرائب	
ارتفاع تكاليف الإنتاج	
زيادة عدد المنتجين	

التجارة الدولية



ماذا سنتعلم؟

- مفهوم التجارة الدولية.
- أهمية التجارة الدولية.
- أشكال التجارة الدولية.
- أسباب قيام التجارة الدولية.

تمهيد



«تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، ويعتبر السوق السعودي من أكبر الأسواق استيراداً لكثير من المنتجات من مختلف أرجاء العالم كالسيارات والأجهزة الإلكترونية والخضراوات والفواكه وغيرها الكثير.

هل فكرت يوماً كيف يتم تبادل هذه المنتجات بين الدول؟

مفهوم التجارة الدولية



من تعريفات التجارة الدولية:

- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.
 - مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.
- وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: **الصادرات والواردات.**

نشاط 1

من خلال تعريف التجارة الدولية السابقين.

حدد مع زملائك أهم العناصر التي يتكوّن منها مفهوم التجارة الدولية :

.....

.....

.....

.....

أهمية التجارة الدولية



تعد التجارة الدولية شريان الحياة بين الدول بعضها ببعض وكلّما زاد توسّع تجارة الدولة مع غيرها من الدول كلما أدى ذلك إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي.

وتظهر أهمية التجارة الدولية في :

- ربط الدول بعضها ببعض، ومشاركة الثقافات المتعددة.
- نقل التقنية والتطوّر التكنولوجي بين الدول.
- ارتفاع الدخل القومي، خاصة عند زيادة قيمة الصادرات.
- تأمين بعض السلع والخدمات بتكلفة أقل من إنتاجها محلياً في بعض الدول.
- توفير فرص العمل خارج حدود الدولة، خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية.



تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

أشكال التجارة الدولية



يمكن تقسيم الأشكال التي تتضمنها التجارة الدولية إلى :

- تبادل السلع المادية، وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، والسلع الوسيطة.
- تبادل الخدمات وتتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن وغيرها.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو المدى الطويل.
- تبادل عنصر العمل، ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد لآخر.

نشاط ٢

بالتعاون مع زملائك: اطرح أمثلة على أشكال التجارة الدولية.

.....

.....

.....

.....

أسباب قيام التجارة الدولية



هناك علاقة وثيقة بين أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول وبين المشكلات الاقتصادية التي سبق دراستها في الوحدة الثانية، وتتمثل هذه الأسباب في الآتي:



- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج .
- الحصول على أرباح من التجارة الدولية.
- رفع مستوى المعيشة.

ماذا سنتعلم؟

- التعريف الجمركية.
- نظام الحصص.
- دعم الصادرات المحلية.

تمهيد



« تمارس الدول التجارة فيما بينها لتلبية احتياجات المواطنين من السلع المستوردة وتحقيق مكاسب من تصدير فائض الإنتاج المحلي، ولكن تواجه التجارة الدولية بعض المعوقات بسبب فرض بعض الدول قيوداً مختلفة على التجارة الدولية لمراعاة المصلحة الوطنية.

- ماذا يحدث عند استيراد سلعة من الخارج مشابهة لسلعة محلية في المواصفات ولكن أرخص منها في السعر؟
 - ما القيود التي تفرضها الحكومة لتحافظ على السلعة المحلية من الانهيار في السوق المحلي؟
- ترى كثير من الدول أن من مصلحتها الوطنية فرض قيوداً على تدفق السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يسمّى بسياسة الحماية، بمعنى حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج. وكذلك قد تطبق سياسة الحماية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي أو لأهداف سياسية.
- ومن أبرز القيود الحكومية على التجارة الدولية: التعريف الجمركية، نظام الحصص، دعم الصادرات المحلية.

١- التعريف الجمركية:



تفرضها الحكومة على السلع المستوردة عند عبورها حدود الدولة في شكل نسبة مئوية أو مبلغ ثابت على كل وحدة، فمثلاً إذا كانت التعريف الجمركية على السيارات ١٠٪ فهذا يعني أن سيارة ثمنها ٥٠,٠٠٠ ريال يُسدد عنها تعريف جمركية بمبلغ ٥٠٠٠ ريال وسيارة أخرى ثمنها ١٠٠,٠٠٠ ريال ويسدد عنها تعريف جمركية

بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال، بينما إذا كانت قيمة التعريفية الجمركية ٧٠٠٠ ريال كمبلغ ثابت فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة.



التعريفية الجمركية عبارة عن ضريبة تفرض على الواردات وتعود حصيلتها الى ميزانية الدولة. وهي تؤدي الى ارتفاع سعر السلعة المستوردة في السوق المحلي. وفي ذلك حماية للسلعة المحلية المماثلة.

وتهدف الدولة من فرض التعريفية الجمركية إلى:

- زيادة إيرادات الحكومة.
- حماية المنتجات المحلية.

نشاط ١

ناقش مع زملائك كيف يمكن أن تستفيد الدولة من التعريفية الجمركية على سلعة معينة ؟

.....

.....

.....

.....

٢- نظام الحصص



وفقاً لهذا النظام تتدخل الدولة بتحديد الكميات المسموح باستيرادها خلال العام من كل سلعة خاضعة لنظام الحصص، وعلى كل مستورد أن يحصل على إذن خاص من السلطة المختصة بكمية السلعة المسموح له أن يستوردها.

ويستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على أذون الاستيراد وبيعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة، وكذلك يستفيد المنتج المحلي، لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

نشاط ٢

«يعتبر نظام الحصص أكثر تشدداً من التعريفية الجمركية».

بالتعاون مع زملائك ناقش العبارة السابقة؟

.....

.....

.....

.....

٣- دعم الصادرات المحلية



قد تمنح بعض الحكومات إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم في أسواق الدول الأخرى بسعر منخفض، وهذه الإعانات قد تكون في شكل دعم نقدي مباشر أو تقديم الخامات والآلات والأراضي بسعر رمزي.

نشاط ٣

ناقش مع زملائك كيف يمكن للقيود التي ذكرت سابقاً أن تحد من نمو التجارة الدولية؟

.....

.....

.....

.....

ماذا
سنتعلم؟

- نشأة منظمة التجارة العالمية.
- وظائف منظمة التجارة العالمية.
- مبادئ منظمة التجارة العالمية.
- مزايا وسلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.

تمهيد



« تتناول التجارة الدولية صفقات بيع وشراء سلع وخدمات بين الدول، أدى هذا إلى ضرورة إنشاء منظمة لتشرف على التجارة الدولية بين الدول وتنظيمها وحماية حقوق الدول المشاركة. وفي هذا الدرس سنتعرف على نشأة هذه المنظمة وبعض ما يتعلق بها من موضوعات.

نشأة منظمة التجارة العالمية



منذ أكثر من ستين عاماً وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاولت العديد من الدول اقتراح إنشاء منظمة للتجارة الدولية لتنشيط وتنظيم التجارة بين الدول، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح، وبدلاً من ذلك تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) في العام ١٩٤٧م لكي تكون إطاراً لتشجيع الدول على تخفيض الحواجز الجمركية إلى أن حلت محلها منظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها، وتسعى إلى تحسين رفاهية شعوب الدول الأعضاء. وقد تم إنشاؤها في يناير ١٩٩٥م ومقرها في جنيف بسويسرا، وقد تبنت جميع مبادئ واتفاقيات الجات، علاوة على ثلاثين اتفاقية جديدة، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حوالي ١٦٠ دولة.

أهداف منظمة التجارة العالمية



- التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية، مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة.
- عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية.
- مساعدة الدول النامية تقنياً؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمي.

نشاط ١

من أهداف منظمة التجارة العالمية :

«التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية»

ناقش مع زملائك كيفية تحقيق هذا الهدف في ضوء القيود التي تفرضها بعض الدول الأعضاء في المنظمة على التجارة الدولية.

وظائف منظمة التجارة العالمية



لكي تحقق المنظمة الأهداف المشار إليها آنفاً تقوم من خلال جهازها الإداري والفني بعدد من الوظائف، أهمها:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء.
- إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دورياً؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة.



أقرت منظمة التجارة العالمية عدداً من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء مراعاتها عند وضع سياساتها التجارية، ومن أهمها ما يلي :

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

إذا منحت دولة عضو في المنظمة دولة أخرى ميزة تجارية تمنح تلقائياً لجميع الدول الأعضاء، كتخفيضات في الرسوم الجمركية.

٢- مبدأ المعاملة الوطنية:

أي أنه لا يكون هناك فرق بين سلعة منتجة محلياً وسلعة مماثلة مستوردة من دولة عضو في المنظمة، فتكون المعاملة الحكومية واحدة في المواصفات والتسعير وفرصة المنافسة في السوق ومثال ذلك: عدم المبالغة في مواصفات الجودة للسلعة المستوردة دون السلعة المحلية..

٣- مبدأ الشفافية:

تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بنشر المعلومات المتعلقة بالأنظمة والقوانين والسياسات التجارية، وتسمح للجهات المختصة بالمنظمة بمراجعة القرارات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية. وتلتزم كل دولة بالتعامل بشفافية مع الدول الأعضاء وذلك بتقديم أي معلومات تطلب منها من أي دولة أخرى عضو بالمنظمة، فضلاً عن إعلام المنظمة بأي تعديلات في سياستها التجارية.

٤- مبدأ صمام الأمان:

في حالات محددة تستطيع الحكومات أن تقيد التجارة الخارجية؛ وذلك لضمان المنافسة العادلة بين السلعة المستوردة والسلعة المحلية أو لأسباب اجتماعية.



نشاط ٢

ناقش مع زملائك مبادئ منظمة التجارة العالمية مبيناً كيف يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء في المنظمة من هذه المبادئ؟

مزايا الانضمام إلى التجارة العالمية



هناك العديد من المزايا التي يحصل عليها مواطنو الدول الأعضاء في المنظمة. ومن أبرز هذه المزايا ما يلي:

١. يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.
٢. تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمن الجودة.
٣. تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى الأسواق الخارجية؛ حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية (أو إلغاؤها) على كثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.
٤. توفر المنظمة لأعضائها من خلال التسهيلات المتاحة بينهم ميزة تنافسية أكبر في مواجهة الدول غير الأعضاء.

عرفت أبرز مزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
من خلال مصادر التعلّم ، ابحث عن مزايا أخرى قد تحصل عليها الدول عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية



من أبرز السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:



١. ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان؛ وذلك بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة.
٢. انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة تخفيض ثم إزالة الرسوم الجمركية.
٣. تعرّض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي، خاصة مع رفع الحماية الحكومية عن تلك المنشآت الصغيرة وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية.

ولكي تقلل الحكومات من سلبيات الانضمام إلى التجارة العالمية يجب عليها:

- تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب.
- كذلك يتعين على الحكومات التي تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر أساس لإيرادات ميزانية الدولة أن تطور مصادر بديلة للإيرادات.
- بالنسبة للمنشآت الصغيرة يتعين عليها تطوير قدراتها ودراسة الاندماج أو الشراكة مع كيانات أخرى وطنية؛ لتكون أقوى مع مواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

نشاط ٤

أيهما أكثر تهديداً للمنشأة الوطنية الصغيرة :
مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أم مبدأ المعاملة الوطنية؟ ولماذا؟

انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية



بدأت المملكة العربية السعودية مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية منذ العام ١٩٩٣م وتمت الموافقة رسمياً على النصوص القانونية التي تضم ٦٠٠ صفحة من قبل ١٤٨ عضواً في الجلسة الاستثنائية للمجلس العام والتي عقدت في الحادي عشر من كانون الأول من عام ٢٠٠٥م. وبذلك أصبحت المملكة العضو رقم ١٤٩ في المنظمة. وتحتل المملكة المرتبة ١٣ كأكبر مصدر، والمرتبة ٢٣ كأكبر مستورد في العالم. وبهذا الانضمام وافقت المملكة على إتباع سلسلة من الالتزامات لتحرير نظامها التجاري وتسريع اندماجه مع الاقتصاد العالمي وتوفير بيئة شفافة للتجارة والاستثمار الأجنبي بما يتوافق مع قوانين منظمة التجارة العالمية، **ومن أبرز الالتزامات التي تعهدت بها المملكة ما يأتي:**

تعتبر المملكة هي الدولة الوحيدة في منظمة التجارة العالمية التي حصلت على استثناءات خاصة فيما يخص استيراد السلع المحرمة شرعاً، وذلك لحرص المملكة على رفض جميع ما يمس العقيدة والدين، ويخالف عادات وتقاليد المجتمع السعودي.

- تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية على جميع المناطق الجمركية في المملكة.
- الالتزام بما يتوافق مع قوانين المنظمة بخصوص رسوم تصديق الوثائق التجارية.
- تطبيق القواعد والمقاييس الفنية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.
- حماية سلامة وصحة الإنسان والغذاء والحيوان والنبات.

المشكلات الاقتصادية



ماذا سنتعلم؟

- مفهوم التضخم.
- أسباب التضخم.
- أنواع التضخم.
- آثار التضخم.
- أساليب علاج التضخم.

تمهيد



في معظم دول العالم التي تتمتع بالاقتصاد الحر هناك دورات اقتصادية تجعل الاقتصاد يتقلّب ما بين الانتعاش والرواج إلى الأزمة والكساد، وتظهر من خلال هذه التقلبات الاقتصادية مشكلات عديدة من أهمها مشكلة التضخم، والتي أصبحت في العصر الحديث ترتبط بها مجموعة من الدول بسبب العلاقات المتداخلة بين اقتصاديات العالم.

وعادة يتركز مصطلح التضخم في معناه العام لتضخم الأسعار. وسيتم تناول هذه المشكلة والتعرّف على أهم ما يتعلّق بها من موضوعات.



يُطلق مصطلح التضخم على ظواهر اقتصادية متنوّعة مثل :

- تضخم الأسعار
- تضخم الدخل
- تضخم التكاليف
- التضخم النقدي

مفهوم التضخم



التضخم الاقتصادي هو: معاناة الاقتصاد من ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محسوساً ومستمرّاً لفترة طويلة.

ونلاحظ هنا أن مفهوم التضخم الحقيقي يتضمن :

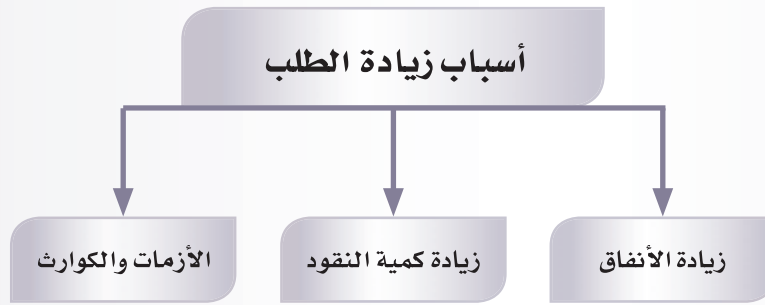
- ارتفاع في المستوى العام للأسعار (وليس لسلع محدودة فقط).
- استمرار هذا الارتفاع العام للأسعار لفترة طويلة (قد ترتفع في بعض الأحيان الأسعار لفترة مؤقتة لسبب من الأسباب).



يرجع التضخم لسببين رئيسيين هما:

١- زيادة الطلب على السلع والخدمات مقابل العرض:

حيث إن زيادة الطلب زيادة كبيرة وبشكل مستمر تؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع في الأسعار يتحدد مداه بحجم الفجوة بين الطلب والعرض.



٢- الارتفاع المستمر في التكاليف:

فالارتفاع في التكاليف لا يتحملّه المنتجون وإنما يُحمّلونه المستهلك من خلال زيادة الأسعار لكي يعوّضوا الأعباء التي تضاف عليهم من جرّاء ارتفاع المواد الخام أو رسوم الاستيراد أو رسوم العمالة والتأمين وغير ذلك.



حدوث التضخم بمعدلات مرتفعة ينشأ عادة بسبب تضافر عاملي زيادة الطلب وارتفاع التكاليف معاً وممارستهما الضغط على الأسعار نحو الارتفاع

أنواع التضخم



ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة اقتصادية وغير اقتصادية، وبحسب مصدر التضخم يمكن تمييز نوعه، وهناك أربعة أنواع للتضخم نذكرها باختصار كالآتي:

تضخم الطلب	هو زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي المتاح مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
تضخم التكاليف	ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى الشركات، مثل زيادة الأجور، وارتفاع تكاليف المواد الخام.
التضخم المستورد	وهذا ناتج عن اعتماد الدولة على الاستيراد من دول أخرى، وتعاني الدول النامية من هذا التضخم لاعتمادها الكبير على الدول المتقدمة.
تضخم الحصار	وهو نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على الدولة من القوى الخارجية وانعدام الاستيراد والتصدير وارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

نشاط ١

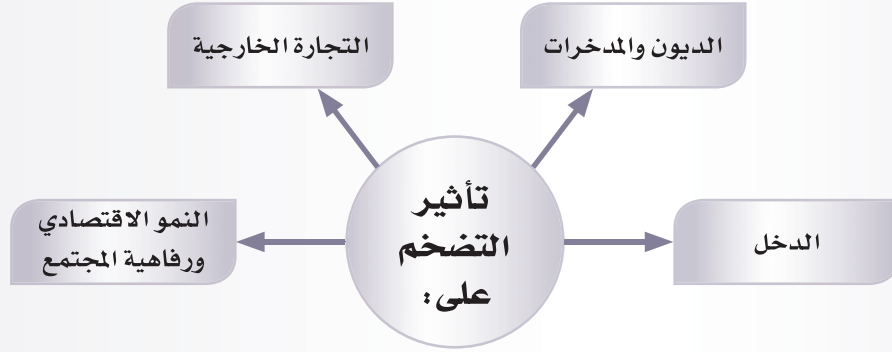
من خلال معرفتك بالأنواع السابقة للتضخم.

ما النوع المناسب للتضخم لكل مصدر من مصادر التضخم التالية:

نوع التضخم	مصدر التضخم	م
	استيراد السيارات والمعدات والأجهزة من الخارج	١
	انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة ضغوط خارجية	٢
	زيادة رسوم التأمين الصحي للعمالة	٣
	توفر النقد وزيادة القدرة الشرائية لدى الناس	٤



للتضخم آثار واضحة في تقدم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يكون ضررها حسب قوة وحجم التضخم. ويمكن تلخيصها كما في الشكل الآتي:



وبشيء من التفصيل نتناول كل عنصر من هذه العناصر على النحو الآتي:

(١) تأثير التضخم على الدخل أو الدخول:

حيث يؤدي التضخم إلى حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فتزداد دخول بعض الأفراد أصحاب الدخل المتغيرة (التجار والمهنيين) على حساب انخفاض دخول الآخرين من أصحاب الدخل الثابتة (الموظفين ومحدودي الدخل).

(٢) تأثير التضخم على الديون والمدخرات:

يستفيد المدين (المقترض) ويتضرر الدائن (المقرض) وكذلك تتدهور قيمة المدخرات مع ازدياد معدل التضخم؛ ذلك لأن قيمة المال أو القوة الشرائية للمال بعد التضخم تصبح أقل منها قبل التضخم.

(٣) تأثير التضخم على التجارة الخارجية:

مع ارتفاع تكاليف الخامات ولوازم الإنتاج ترتفع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي تضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الخارج، بل وتصبح الواردات أرخص من الإنتاج المحلي، ولذلك تزيد الواردات وتقل الصادرات.



قد يؤدي التضخم إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات أو إلى زيادة هذا العجز في حال وجوده

(٤) تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع:



قد يحدث التضخم بشكل بطيء وهنا يصبح التضخم زاحفاً وقد يحدث بصورة سريعة ومن ثم يكون التضخم جامحاً وهذا الأخير يحدث في الغالب في أوقات الأزمات والكوارث

التضخم الزاحف البطيء ليس له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، غير أن التأثير الضار ناتج عن التضخم الحاد أو الجامح؛ لأنه يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحقيقي، ونشوء حالة عدم الثقة في الاقتصاد، وبالتالي يحجم الأفراد عن الادخار لتوقع الانخفاض في قيمة مدخراتهم، كما يقل حماس العمال للعمل لانخفاض أجورهم.

أساليب علاج التضخم



يمكن علاج التضخم من خلال الأساليب التي تعمل على خفض الطلب الكلي وتقليص الفجوة بين الطلب الكلي المرتفع والعرض الكلي المنخفض بغية الاقتراب من مستوى الناتج القومي تدريجياً إلى أن يتحقق الاستقرار في معدلات الأسعار.

ومن أبرز أساليب علاج التضخم ما يوضحه الجدول الآتي:

خفض الإنفاق الحكومي يساعد على تخفيض الطلب الكلي؛ لأن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي.	خفض الإنفاق الحكومي
زيادة الضرائب (الرسوم) تقلل من الدخل المتاح للأفراد وبالتالي تقل القدرة الشرائية والإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وكذلك الشركات والمؤسسات.	زيادة الضرائب
عند تمويل البنوك للأفراد فإن ارتفاع تكلفة الحصول على السيولة من البنوك تقلل من طلبات القروض مما يؤدي إلى خفض القدرة الشرائية.	زيادة سعر الخصم
فالبنوك مجبرة على حفظ نسبة من الودائع لا يحق لها إقراضها وزيادة هذه النسبة تعني تقليل قدرة البنك على ضخ سيولة في السوق.	زيادة نسبة الاحتياطي القانوني
حيث يبيع البنك المركزي الأسهم والسندات للأفراد في محاولة لامتناسص كميات من النقود من أيدي الأفراد فيقل الإنفاق وبالتالي يقل التضخم.	بيع البنك المركزي للأسهم والسندات

ماذا
سنتعلم؟

- مفهوم الركود الاقتصادي
- أسباب الركود الاقتصادي
- آثار الركود الاقتصادي
- أساليب علاج الركود الاقتصادي

تمهيد



« سبق الإشارة إلى أن المجتمعات الاقتصادية تمر بدورات اقتصادية تعرضها لبعض المشكلات، وفي مقابل مشكلة التضخم التي سبق دراستها، تتعرض الدول كذلك لمشكلة الركود الاقتصادي، وهي مشكلة لها سلبياتها وآثارها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وهنا نتساءل:

- ما المقصود بالركود؟
- ما مدى خطورة الآثار الناتجة عن هذه المشكلة؟
- هل هناك أساليب لعلاجها؟

مفهوم الركود الاقتصادي



الركود الاقتصادي هو معاناة الاقتصاد من انخفاض المستوى العام للأسعار انخفاضاً محسوساً ومستمرّاً.

فهو بهذا عكس التضخم تماماً، ويدل عليه تكديس البضائع المعروض منها والمخزون رغم انخفاض السعر وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية ومن ثم التخفيض التدريجي المستمر في عدد العمالة، وشيوع الإفلاس، كما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.



بعض المراجع الاقتصادية تستخدم مصطلح (الكساد) بدل الركود الاقتصادي فكلاهما وصف لظاهرة واحدة في حين أن (الانكماش) هو مرحلة مبكرة وسابقة للركود الاقتصادي

أسباب الركود الاقتصادي



يرجع الركود الاقتصادي لسببين رئيسيين هما:

- نقص الطلب وزيادة العرض.
- نقص وانخفاض الإنفاق الحكومي.

آثار الركود الاقتصادي



هناك العديد من الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادي ومن أبرزها:

- انخفاض دخول التجار والمهنيين وقد يصل ذلك إلى الإفلاس مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج.
- استفادة الموظفين ومحدودي الدخل من انخفاض الأسعار.
- استنفيد الدائن (المقرض) ويتضرر المدين (المقترض).
- ارتفاع نسب البطالة.
- ارتفاع القيمة الشرائية للنقود.
- تكس البضائع يقلل الإنتاج الحقيقي ويؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة.

أساليب علاج الركود الاقتصادي



يمكن علاج الركود الاقتصادي من خلال الأساليب التي تعمل على زيادة الطلب الكلي وتقليص الفجوة بين العرض الكلي المرتفع والطلب الكلي المنخفض إلى أن يتحقق الاستقرار في معدلات الأسعار. ومن أبرز أساليب علاج الركود الاقتصادي ما يلي:



مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة تحل محل البنك المركزي

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- خفض الضرائب.
- تخفيض سعر الخصم فيما يتعلق بتمويل البنوك للأفراد في محاولة لزيادة السيولة للأفراد وبالتالي زيادة القدرة الشرائية.
- تخفيض الاحتياطي للبنوك.
- شراء البنك المركزي للأسهم والسندات.

ماذا سنتعلم؟

- مفهوم البطالة.
- أسباب البطالة.
- أنواع البطالة.
- آثار البطالة.
- أساليب علاج البطالة.

تمهيد

« تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية التي لها انعكاس واضح على التنمية في مختلف مجالاتها، ولها آثار اجتماعية خطيرة، وتعاني معظم دول العالم من هذه المشكلة، وتُسخر الجهود والطاقات لمحاولة الحد منها.

مفهوم البطالة



يمكن تعريف البطالة على أنها :

عدم توفر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.

بمعنى أن البطالة حالة يكون فيها الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون العمل والأجر المناسبين، أما إذا كانوا غير قادرين على العمل بسبب العجز أو الإعاقة أو الشيخوخة أو المرض فلا يعتبرون عاطلين.



تشير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن معدل البطالة للسعوديين (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠١٤ بلغ ١١,٧٪.



ترجع البطالة لعدة أسباب تختلف في تأثيرها وقوتها وهي:

١- النمو السكاني:

حيث تتزايد أعداد الأفراد الذي يدخلون في سن العمل ممن كانوا دون ٢٠ عاماً في الوقت الذي لا يتوفر لهم فرص عمل لتشغيلهم.

٢- ارتفاع سن التقاعد:

في الوقت الذي يتزايد عدد الملتحقين بسن العمل (قوة العمل) يتأخر من يغادرون لتأخر سن التقاعد فلا يتركون بذلك المجال للشباب للحصول على فرص عمل مناسبة.

٣- تقييد الهجرة للخارج:

أي وضع قيود للحد من الهجرة ومنعها مما يؤدي إلى تزامم الأفراد على سوق العمل المحلي ونشوء البطالة.

٤- ارتفاع الأجور:

إذ أن ارتفاع أجور الأيدي العاملة والموظفين يؤدي إلى عدم حماس أصحاب العمل لتوظيف المزيد من الأفراد رغبة في التقليل من تكاليف الأجور.

٥- الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية:

وهذه الفئة من العاملين تتمتع عادة بمهارة أكبر وتقبل أجوراً أقل مما يضيّق فرص التوظيف للعمال الوطنيين.

٦- قلة التدريب والتأهيل:

عند الحديث عن منافسة العمالة الوافدة يحسن الإشارة إلى قلة التدريب الذي يتلقاه المواطنون، في الوقت الذي تحتاج فيه مجالات العمل ذوي المهارات العالية والخبرات المتجددة.

٧- التقدم التقني:

يسير التقدم التقني بسرعة كبيرة نحو الاعتماد على معدات وآليات أحدث وعدد أقل من العاملين مما يقلل من فرص التوظيف.



(قوة العمل) أو القوة العاملة
يقصد بها أفراد المجتمع بين
سن (٢٠ إلى ٦٠ سنة تقريباً) من
غير العاجزين والمرضى

نشاط ١

اذكر بعض مجالات العمل التي ساعد التقدم التقني في تقليل فرص التوظيف عليها.

.....

.....

.....

.....

أنواع البطالة



هناك خمسة أنواع للبطالة نذكرها باختصار كالآتي:

أو القسرية وهي البطالة الناتجة عن أسباب خارجة عن إرادة الإنسان. مثل كساد سوق مهنة معينة، أو عدم توفر رأس المال لصاحب المهنة.	البطالة الإجبارية
وهي بطالة من يقدر على العمل وليس لديه موانع، ولكنه يفضل العيش بلا عمل، رغم وجود فرص عمل متوفرة.	البطالة الاختيارية
أي حالة التعطل عن العمل بصفة مؤقتة بسبب انتقال الفرد من وظيفة إلى أخرى أو مكان جديد وهذا النوع لا يمثل مشكلة.	البطالة الوظيفية
وهذه تحدث في فترات معينة على مدار العام بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي أو نتيجة الظروف المناخية أو خلافه.	البطالة الموسمية
عندما يؤدي الفرد عملاً دون مؤهلاته وخبراته، أو أداء مجموعة لعمل يمكن إنجازها بعدد أقل، أو وجود عاملين بدون عمل حقيقي.	البطالة المقنعة

نشاط ٢

من خلال معرفتك للأنواع السابقة هات أمثلة لكل نوع من أنواع البطالة.

م	نوع البطالة	الأمثلة
١	البطالة القسرية	
٢	البطالة الوظيفية	
٣	البطالة الاختيارية	
٤	البطالة الموسمية	
٥	البطالة المقنعة	

آثار البطالة



البطالة من المشكلات ذات الأبعاد المتعددة سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، ومن أهم تلك الآثار:

- زيادة الفقر، وتدني دخل الفرد.
- زيادة معدلات الجريمة.
- هدر لأهم الموارد الاقتصادية وهو العنصر البشري، وبالتالي ضياع فرصة زيادة الناتج القومي في المجتمع.
- ازدياد المشكلات والخلافات الأسرية.
- ازدياد الأمراض النفسية والجسدية.

نشاط ٣

هناك آثار أخرى للبطالة غير ما ذكر سابقاً.

قم مع زملائك بمناقشة مشكلة البطالة والخروج بعدد من الآثار الناتجة عنها.

.....

.....

.....

.....

أساليب علاج البطالة



كل عمل شريف ..
ما دام يعف صاحبه عن السؤال
ويوفر له الحياة الكريمة



- هناك أدوات وأساليب متعددة لعلاج مشكلة البطالة أو على الأقل الحد منها ومن أهم هذه الأساليب ما يأتي:
١. تفعيل دور الزكاة لزيادة دخل الفقراء مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ومصادر دخل إضافية للفقراء.
 ٢. تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال ومنح التسهيلات والمزايا للمشروعات التي تساهم في توفير فرص العمل.
 ٣. حث الأغنياء على تخصيص أوقاف لمساعدة العاطلين.
 ٤. تطوير برامج التعليم في الجامعات والمعاهد بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل.
 ٥. توسيع مجالات التدريب على كل المستويات لتأهيل الجميع للعمل بكفاءة وجودة.
 ٦. تشجيع المشروعات الصغيرة ومساعدة العاطلين على العمل حتى تنجح مشاريعهم.
 ٧. الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي للعمل عن بعد في مجالات مناسبة.
 ٨. توفير الإعلام في دعم المهن الحرفية وتغيير ثقافة المجتمع تجاهها.

نشاط ٤

من خلال الأساليب السابقة لعلاج مشكلة البطالة.

قم مع زملائك بتوضيح دور كل من الجهات التالية في معالجة هذه المشكلة:

- الجامعات والمعاهد.
- وسائل الإعلام.
- أصحاب رؤوس الأموال.

ماذا سنتعلم؟

- مفهوم الفقر.
- أسباب الفقر.
- أساليب علاج الفقر.

تمهيد



«ينتشر الفقر في كثير من دول العالم، ومشكلة الفقر من المشكلات الخطيرة التي تحاول جميع الدول والمنظمات العالمية مواجهتها، ولكن ما زالت تتزايد يوماً بعد يوم بسبب مشكلات وقضايا تتعلق بالتنمية والأوضاع البيئية والسياسية والأمنية .

مفهوم الفقر



عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَعِينُ بِاللَّهِ مِنْ الْفَقْرِ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ وَالذَّلَّةِ وَأَنْ تَظْلَمَ أَوْ تُظْلَمَ) رواه ابن حبان.

الفقر هو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد نفسه ولمن يعول. ويظهر عندما يجد الإنسان أن دخله لا يُمكن من إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشته. وينتج الفقر عن عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، وعادة ما يرافقه - بالإضافة للجوع - تدني مستوى التعليم، وضعف الرعاية الصحية، والتخلف الحضاري والجهل بالحقوق مما يضع الفقراء في دائرة التهميش الاجتماعي.

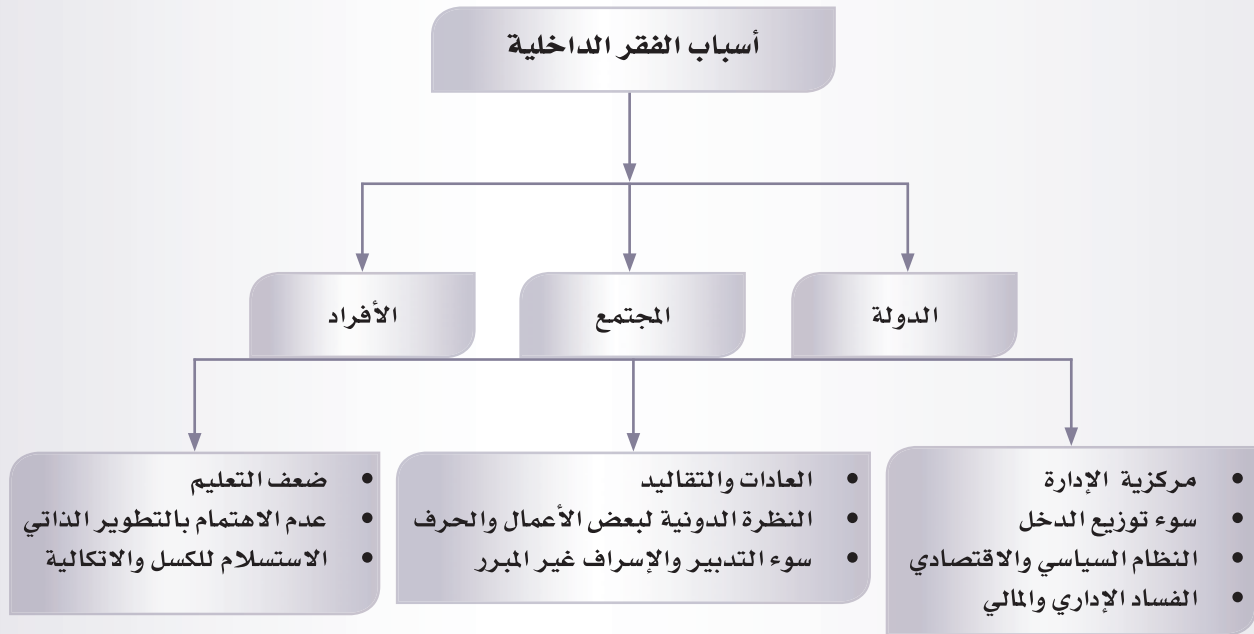
أسباب الفقر



يرجع الفقر في أي مجتمع لعدة أسباب قد يصعب حصرها ولكن يمكن تصنيف الأسباب إلى مجموعتين هما:

١- أسباب داخلية:

وهي أسباب يمكن تواجدها داخل أي دولة من الدول والمجتمعات.



٢- أسباب الفقر الخارجية:

وتتمثل في الممارسات الدولية الجائرة ومنها: الاحتلال الأجنبي الظالم، وحصار الدولة اقتصادياً ونقص المساعدات الدولية، وظلم الدول الغنية للدول الفقيرة فيما يتعلق بشراء المواد الخام من الدول الفقيرة بأسعار زهيدة.



يعتبر الصندوق الخيري لمكافحة الفقر في المملكة من أبرز الجهات الرسمية لمكافحة الفقر بالإضافة إلى صندوق الضمان الاجتماعي

تقوم كثير من الدول والمجتمعات بمحاولة التخفيف من مشكلة الفقر عن طريق عدد من الأساليب المتنوعة.

ومن الممكن مواجهة الفقر ومكافحته على مستوى كل من:

الدولة	ينبغي للدولة تبني سياسات عامة وإجراءات منظمة لمكافحة الفقر ومن ذلك زيادة الإنفاق في مجال الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن ودعم المواد الغذائية الأساسية، وتشجيع وتنظيم وتسهيل مشاركة القطاعات والمؤسسات الخاصة في هذا الجانب.
رجال الأعمال	من خلال الاستثمار لتوفير فرص العمل، وتقديم المبادرات الإنسانية، ومشاركة الدولة والمجتمع في مكافحة الفقر من خلال: الوقف، والتبرعات، ودعم المؤسسات الخيرية وتقديم القروض الميسرة، وتأهيل الشباب وتقديم التدريب لهم.
المؤسسات الخيرية	هناك العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية والأوقاف تقوم بدور كبير في مكافحة الفقر، وينبغي عليها بذل المزيد من البحث عن الفقراء والوصول إليهم وتوخي العدالة في توزيع المساعدات، وفي بلادنا تحظى هذه المؤسسات بدعم كبير ومتابعة دقيقة من الدولة.

مصطلحات إقتصادية

Economic Cycle	دورة إقتصادية	Economics	علم الإقتصاد
market Equilibrium	توازن السوق	Microeconomics	الإقتصاد الجزئي
International Trade	التجارة الدولية	Macroeconomics	الإقتصاد الكلي
Economic Restrictions	قيود إقتصادية	Commodities	السلع
Quota System	نظام الحصص	Services	الخدمات
Economic Development	التنمية الإقتصادية	Economic products	المنتجات الإقتصادية
Economic Indicators	مؤشرات إقتصادية	Market	السوق
Gross National Product	نتاج قومي إجمالي	Perfect competition	المنافسة الكاملة
Gross Domestic Product	نتاج محلي إجمالي	Monopolistic competition	المنافسة الاحتكارية
National income	الدخل القومي	Oligopoly	احتكار القلة
Cash income	الدخل النقدي	Pure Monopoly	الاحتكار البحت
Real income	الدخل الحقيقي	Humanitarian needs	الحاجات الإنسانية
Price level index	الرقم القياسي للأسعار	Economic resources	الموارد الإقتصادية
Inflation	تضخم	Factors of Production	عناصر الإنتاج
Deflation	انكماش	Natural Resources	الموارد الطبيعية
Unemployment	بطالة	Human Resources	الموارد البشرية
Poverty	فقر	The economic problem	المشكلة الإقتصادية
Central Bank	البنك المركزي	Economic System	النظام الإقتصادي
Imports	واردات	Demand	الطلب
Exports	صادرات	Demand Elasticity	مرونة الطلب
Basic Commodities	سلع أساسية	Supply	العرض
Consumer Commodities	سلع استهلاكية	Supply Elasticity	مرونة العرض
Capital Commodities	سلع رأسمالية	Customs Duties	رسوم جمركية

غلاء فيها؛ لأنه قد يفضي إلى اختلال قانون العرض والطلب، فيحصل بذلك خلل في الأنشطة الاقتصادية، ومن أبرز ذلك غلاء الأسعار وارتفاعها؛ لأن كثرة القيود على التجارة والاستثمار تؤدي غالباً إلى صرف التجار والمستثمرين إلى أسواق أقل قيوداً، فيطلبون لسلعهم أسواقاً لا يُكْرَهُون فيها على البيع بغير ما يُريدون؛ وهذا يؤدي إلى قلة العرض فيرتفع السعر، وكذلك قد يحمل التسعير في الأحوال العادية التي لا غلاء فيها أصحاب السلع والخدمات إلى أن يمتنعوا عن بيعها، بل يكتمونها فيطلبها المستهلكون فلا يجدونها إلا قليلاً، فيرفعون في ثمنها؛ ليصلوا إليها، فتغلو بذلك الأسعار، ويحصل الإضرار بالجانبين: جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشتري في منعه من الوصول إلى غرضه.

وأجازت التسعير إذا كان يتحقق به العدل بين الناس وتحصل به مصالحهم، ومن ذلك: استعمال التسعير في معالجة آثار غلاء الأسعار، والسيطرة عليه، وتحقيق العدالة الاجتماعية بإنصاف الفئات الأكثر تضرراً.

فالتسعير يمنع ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية التي يقوم عليها معاش الناس، كما أن التسعير يعمل على طمأنة المستهلك من توالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، فيحد ذلك من الشراء الذي يستيق به الناس ارتفاع الأسعار مع عدم حاجتهم لتلك المشتريات.

كما أن السوق بالمفهوم الإسلامي يتسع ليشمل الأسواق العالمية من خلال إباحة التبادل التجاري مع كل الأمم إذا كان في ذلك مصلحة تعود بالنفع على الدولة الإسلامية، وهذا مخالف للنظرة السائدة بأن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد منغلِق ولا يميل لفتح الأسواق والتعامل مع الأمم الأخرى.

ضوابط المنافسة في السوق:

- ١- توثيق العقود ضماناً للحقوق: يهتم الإسلام بتوثيق العقود وتوكيدها، وقد نظم جملة من العقود عليها عقود التوثيق؛ وذلك ليضمن كل ذي حق حقه، ليبعد الناس عن التنازع والتغابن والشحناء والبغضاء، وليستطيعوا إقامة العدل عند حدوث الاختلاف والتخاصم، ومن الوسائل التي شرعها الإسلام للتوثيق: الكتابة والإشهاد، والرهن، والضمان أو الكفالة، وقد استثنى من الكتابة التجارة الحاضرة لما فيها من السرعة تيسيراً على التجار في معاملتهم.
- ٢- عدم مخالفة مقاصد الشريعة في العبادة: فالواجب على المسلمين ألا تلهيهم التجارة والأسواق عن ذكر الله وأداء فرائضه واجتباب محارمه وإقامة شعائر الإسلام.

الفصل الخامس: السوق في الإسلام^(١)

مدخل:

أولى الإسلام عناية فائقة بالحضارة والتقدم والتمدن، وحث على النشاط المالي وتوفير الرفاهية للمجتمع، ولذلك امتن الله على قريش بأن سهل لهم الوصول إلى أهم الأسواق في عصرهم، ووفر لهم نعمة أمن الطريق؛ حيث يقول تعالى: ﴿لِيَلْفِ قُرَيْشٍ ۖ إِلَيْهِمْ رِحْلَةَ الْشِتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾: قريش ١٠-٢٠ ولذلك حظيت التجارة - التي هي أس التعامل في الأسواق - بكثير من النصوص الشرعية، وغني الإسلام بوضع الضوابط والأسس، وإرساء القواعد والأحكام، والإكثار من التوجيهات والنصائح التي تأخذ بيد هذا النشاط البالغ الأهمية إلى الطريق المستقيم الذي تتحقق فيه مصلحة الأفراد والجماعات على حد سواء.

مراقبة الحكومة للسوق في الاقتصاد الإسلامي:

هي مجرد مراقبة لحركة السوق ومدى التزام الباعة والمشتريين بما يجب عليهم شرعاً في البيع والشراء، وهذه الضوابط الشرعية وأخلاقيات التعامل في السوق لها دور كبير في دعم آلية السوق والمحافظة على عملها بشكل صحيح، وتتم هذه المراقبة من خلال جهاز الحسبة، وهو جهاز يمارس وظائف واختصاصات تهدف إلى تهيئة بيئة مناسبة للتعاملات التجارية، والمحافظة على السوق بشكل عام من الناحية الشكلية، أو من الناحية الموضوعية، فالشكلية: العناية بالسوق من حيث البناء والترميم والنظافة، وأما الموضوعية: فالمقصود ما يجري في السوق، ومدى توافق ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسلامة البيوع من المخالفات الشرعية، وقد مارس الرسول ﷺ هذا الدور بنفسه عندما دخل السوق ووجد مع أحد الباعة صبرة طعام، فأدخل يده فوجد بللاً فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» فقال البائع: أصابته السماء يا رسول الله، فقال ﷺ: «فهل جعلته فوق الطعام: حتى يراه الناس، من غشنا فليس منا»^(٢).

كما أن الشريعة الإسلامية جاءت بما يحقق مصالح العباد، فشرعت التجارة ورغبت فيها لما لها من آثار عظيمة تعود على الفرد والجماعة، وجعلت لها أحكاماً وضوابط، وأمرت التاجر أن يراقب الله - عز وجل - في بيعه وشراؤه؛ لأن التاجر ما هو إلا فرد من أفراد المجتمع، وعضو من أعضائه؛ فكان عليه توفير السلع التي يحتاج إليها الناس بالسعر الذي يخفف على الناس متاعهم ويحقق لهم مطالبهم من غير إضرار بهم، وإيقاع الظلم عليهم؛ فمنعت التسعير في الأحوال العادية التي لا

(١) انظر ضوابط السوق في النظام الاقتصادي الإسلامي، د. عطية السيد فياض، ورقة مقدمة لمؤتمر العام الحادي عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، بالقاهرة يونيو - ١٩٩٩م.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٩٠٥)، وصححه الألباني في غاية المرام (٢١٠).

٨- تلبية الحاجات الضرورية التي تهتم عموم أفراد المجتمع قبل الحاجات الكمالية والترفيهية؛ وذلك عن طريق الحوافز لهذه المشاريع عن طريق من يقوم بإدارة الاقتصاد، بالإضافة للحوافز الدينية التي تجعل المنتج يبحث عن إنتاج السلع التي يحتاجها أكبر قطاع من السكان.

سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي:

سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تحكمه ضوابط، منها:

- ١- الدخل: ورغم أن الدخل له تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي، سواء لدى المسلم أو غيره إلا أن المسلم - بنص القرآن الكريم - مدعو للتوسع في الإنفاق إذا اتسع رزقه وزاد دخله؛ قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَّتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، وهذا التوسع في الإنفاق أو زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة الدخل يجب أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية التي تحكم السلوك الاستهلاكي للمسلم.
- ٢- الرشد الاقتصادي: مفهوم الرشد في الاقتصاد الإسلامي يختلف عن مفهوم الرشد في الاقتصاد الغربي، فالمسلم له معايير معينة تحكم سلوكه، فهو مأمور أن يمتنع عن السلع المحرمة، وأن لا يمعن في الترف، أو إضاعة المال بالإسراف والتبذير، وكذلك عليه الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، كذلك لا يشجع الإسلام على التوسع في الكماليات الاستهلاكية والانجرار وراء الملذات.
- ٣- الحرية الاقتصادية المنضبطة: فحرية المستهلك المسلم تخضع للضوابط الشرعية بخلاف حرية الفرد في المجتمعات الغربية الرأسمالية.
- ٤- توسيع نطاق المنفعة: فالمنفعة لا تتوقف عند إشباع حاجات مادية، بل تمتد إلى تحقيق المنافع الروحية وابتغاء الأجر من الله - عز وجل - فربما يصرف المسلم جزءاً كبيراً من دخله على أوجه الخير وهو في أوج سعادته لعلمه بعظم نفع ذلك له في الدنيا والآخرة، وهناك من غير المسلمين من يفضل ذلك في الأوقاف وغيرها من مصارف الخير.

٣- التحري في الكسب الحلال: يوجب الإسلام على التاجر أن يتحرى الحلال في كسبه وفي معاملاته، وأن يجتنب كل ما حرّمه الله ورسوله، وقد حذر النبي - صلى الله عليه وسلم - من التهاون في الأمر وعدم تمحيص الكسب، فلا يجوز للمسلم أن يتعامل بالربا، ولا يتاجر في المحرمات كالخمر والخنزير والميتة، بل يبتعد عن بيع كل ما يعين على معصية إذا علم أن مشتريها سوف يستخدمها في المحرمات.

- ٤- قيام التجارة على التراضي: يهتم الإسلام أن يكون التعاقد بين الناس نتيجة إرادة حرة مبعثها رضا الطرفين وموافقتهما على التعاقد، ولذلك كانت الصيغة ركناً من أركان العقد حتى تدل على وجود التراضي، والقرآن الكريم عندما أباح التجارة قيدها بشرط وجود التراضي فيها ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحِكْمَةٍ عَنْ رَّأْيِ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، والتراضي يقتضي أن يكون المشتري مختاراً في الشراء، والبائع مختاراً في البيع، وكلاهما مختار في تقدير الثمن الذي يشتري به أو يبيع به، فإذا كان أحدهما مضطراً للشراء بأي ثمن فإن عنصر الرضا لا يكون قائماً وتفقد التجارة أعظم عناصرها وأركانها؛ وهي حرية التعاقد، ولذلك كان الاحتكار والتجارة نقيضين لا يجتمعان؛ لأن التجارة تقتضي التراضي، والاحتكار لا يعتمد على الرضا بل يعتمد على الاضطرار.
- ٥- الصدق والأمانة في التعامل: الصدق والأمانة فضيلتان حثّ عليهما الإسلام وأمر بهما المسلمين عامة، وخصّ التجار بأن يلتزموا جانب البيان والوضوح فيما يشترون أو يبيعون، وهذه من أعظم أسس التجارة، وتجنب الأسواق الهزات العنيفة التي يكون سببها المعلومات المضللة والدعاية الكاذبة.
- ٦- السماحة في التعامل والرضا بالرزق: يحرص الإسلام على ترشيد سلوك الإنسان وهو يتعامل مع غيره، فيوصيه بالسماحة في المعاملات كلها بيعاً وشراءً، قضاءً واقتضاءً، وينهاه عن ضد ذلك.
- ٧- تحريم الأعمال التي تلحق الضرر بالسوق: حرص الإسلام على الحرية الكاملة للأسواق في إطار الضوابط الشرعية في الكسب والربح؛ ولذلك حرّم جملة من الأعمال التي تلحق الضرر بالمسلمين، فمنع الإسلام التسعير الجبري إذا كان فيه ظلم لأصحاب السلع ولم يكن ثمة احتكار من جانب التجار، وحرّم الاحتكار، ونهى عن النجش، وعن تلقي الركبان، وعن أن يبيع حاضر لباد، وأن يبيع بعضهم على بيع بعض، وكل ما فيه ضرر فقد جاء منعه في مجمل النصوص الشرعية.

سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي:

من الأشياء المهمة في حياة المسلم معرفته أنه خلق لعبادة الله، لذلك لا يعتبر المنتج المسلم أن تحقيق الأرباح هو هدفه الأول من عملية الإنتاج؛ وإنما يسعى للاستفادة من هذه الأرباح في القيام بأعمال تعود عليه بالنفع في الدنيا والآخرة، فيهتم بأعمال البر المختلفة التي تساهم في تحقيق هذا الهدف.

ومن الأشياء المهمة في عملية الإنتاج: عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة، والابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات طبيعة إسرافية، والكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، والعمل على توفير حاجات المجتمع من سلع ضرورية وحاجية وتكميلية.

كما أن دافع المنتج المسلم الجودة والأمانة في عملية الإنتاج وليس المنافسة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فقط؛ ووازعه الديني يوجب عليه الإتقان والأمانة، وعندما تتقوى النزعة الإيمانية فإن المسلم لا يحتاج إلى أنظمة رقابة خارجية شديدة؛ لأن نظام المراقبة الداخلي في ضمير كل مسلم يقوم بدوره على أكمل وجه، وهذا سيخفف من التكلفة على المنشأة الإسلامية فيما يتعلق بكفاءة العامل الإنتاجية.



الفصل السادس:
أدوات إعادة التوزيع في
الاقتصاد الإسلامي

الفصل السادس: أدوات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

مدخل:

أكد الاقتصادي الإنجليزي المشهور دافيد ريكاردو في مقدمة كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة» أن تحديد القوانين التي تنظم التوزيع هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد السياسي، وعندما نتأمل الأموال الواردة من أوجه الإنفاق الواجبة والمستحبة مثل: الزكاة، والكفارات، والأضاحي، والصدقات؛ نجدها أموالاً طائلة، وقد أمر الله بصرفها في مصارفها المخصصة مثل الفقراء والمساكين؛ لإشباع حاجاتهم الأساسية في المأكل والملبس والسكن، مما يضع النظام الاقتصادي الإسلامي على صدر الأنظمة الاجتماعية التي تتجح في معالجة مشكلة الفقر معالجة حقيقية، وهذا مستند على أن التفاوت في القدرة الإنتاجية بين الأفراد أمر قد أقره القرآن الكريم، وجعل هذه النفقات للتخفيف من آثاره.

أدوات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

١- الزكاة: هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي مبلغ يشكل نسبة مئوية من بعض الأموال التي أوجب الله تزكيتها عند انطباق مجموعة من الشروط، مثل: عروض التجارة، والزرع والثمار، وسائمة الأنعام، والذهب والفضة والأوراق النقدية، وتصرف على الأصناف الثمانية الواردة في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَىٰ فُلُوهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وهي بهذا تشكل نظاماً مالياً واقتصادياً بالغ التأثير في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع، وهي كذلك نظام اجتماعي؛ لأنها تعمل على تأمين أبناء المجتمع ضد العجز الحقيقي والحكمي، وضد الكوارث والجوائح، وتحقق بينهم التضامن الإنساني الذي يُعين فيه الواجد المعدم، ويأخذ القوي بيد الضعيف والمسكين وابن السبيل، ويقرب المسافة بين الأغنياء والفقراء، ويعمل على إزالة الحسد والضعيفة بين القادرين والعاجزين، ويعين المصلحين بين الناس على اتجاههم الخير؛ ويدفع لهم ما غرموا في سبيل الخير العام؛ كما تسهم في حل كثير من مشكلات المجتمع وتعيّنه على تحقيق أهدافه النبيلة، وغاياته الطيبة المثلى.

٢- نظام الوقف: الوقف نوع من أنواع صدقات التطوع التي يقوم بها الإنسان بإرادته، فيوجه بذلك جزءاً من أمواله إلى وجوه البر والخير التي تخدم مصالح المجتمع، ويمتاز هذا النوع بصفة الدوام والاستمرار، فالوقف يعد مفخرة من مفاخر الإسلام؛ حيث نشأ وتطور في ظل الحضارة الإسلامية، وقد عُرفت

الأوقاف منذ عهد النبوة وعبير العصور الإسلامية نموًا وتوسعًا واتساعًا، فشمّل كل ما يعتمد عليه الناس في معيشتهم وحاجاتهم الأساسية، ولم يقتصر على العناية بفئات المجتمع فحسب، بل وصل خيره وبره إلى غير البشر من الدواب والطيور وغيرها مما لم يُعرف في حضارة سابقة أو معاصرة، ومن قرأ تأريخ الوقف سيرى بوضوح أن الدول والحضارات ارتبطت بالوقف ارتباطًا وثيقًا من حيث النهضة والانحطاط والتقدم والقوة وضدها، وكما كانت الشعوب والأمم في اطمئنان اقتصادي واستقرار اجتماعي في ظلّله، وبعد اسقلال الوقف من أهم أسباب بقاء كثير من أوقاف المسلمين والمسلمات بعموم أراضي العالم الإسلامي على مرّ الدهور والأعوام. وللوقف أبعاد دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية، وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها، والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل، والمؤسسات الصحية، ودور الرعاية، والفنادق وشؤون المسافرين، وسداد الديون، والإعانة على الزواج، وتعويض المنكوبين، وغيرها كثير جدًا، حيث إن مفهوم البر تحول من مفهوم ضيق إلى دلالات واسعة تشمل الحياة العامة كلها.

٣- الإرث: يهتم علم الفرائض في الفقه الإسلامي بكيفية توزيع الإرث، وهو أسلوب من أساليب إعادة توزيع الثروة بطريقة لم يرض الله سبحانه وتعالى. إلا أن يقسمها بنفسه في القرآن الكريم، والإسلام بهذا النوع من التوزيع في الميراث يقرر مبدأ التكافل داخل الأسرة، ويؤكد أواصر المودة والألفة، كما أن هذا التوزيع يقضي على جمع المال وحصره في يد واحدة أو طائفة معينة، وهو مبدأ قرآني يجعل المال وسيلة للخير لا غاية، وتوازن التوزيع والعدل فيه من أجل القضاء على بواذر الإحن والضعف في النفوس، وجعل المادة أداة لوظيفة اجتماعية، وعدم تركيز التركة في وراث دون بقية الورثة، كما نشاهده اليوم في المجتمعات التي تدين بأنظمة اقتصادية أخرى.

٤- الصدقات: وهي الإنفاق التطوعي - في سبيل الله - على جميع أوجه الخير، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى ولا أعلى، وقد أكد القرآن والسنة على ذلك كثيرًا، وللصدقات شأن وأثر عظيم على كيان المجتمع؛ حيث تعمل على تقوية أواصره، وتثبيت دعائمه، وبث روح التعاون والمواخاة بين أفرادها، وتزيل الحسد بينهم، فالصدقات من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام التكافل، الذي يقوم عليه صلاح حال الأفراد والمجتمعات، ولها أثر في تحقيق الاستقرار والأمن، ومعالجة التفاوت بين الطبقات، بما تسده من احتياجات ضرورية تكفل الحياة الآمنة، وتقضي على مسببات الجريمة - وعلى رأسها

الحاجة والفقر- ولها أثر في تنشيط الاقتصاد، ومحاربة الركود، والعمل على فتح أبواب الرزق، وتهذيب أخلاق مخرجيها وآخذيها، والتأكيد على تنمية اقتصاديات الأفراد والمجتمعات من خلالها.

٥) **تحريم الربا:** يُعد الربا من أخطر الأمراض التي تصيب المجتمعات؛ فهو يقود إلى تقسيم المجتمع إلى فئتين رئيسيتين: فئة المترفين الظالمين، وفئة المحرومين المظلومين، ويكون المجتمع مرتعاً خصباً للحسد والكراهية والتفكك؛ فالربا يعزز من احتكار فئة للمال دون أخرى، فيتكسد المال عند طبقة في مقابل سحق طبقة أخرى، لذلك كان تحريم الربا صيانة للمجتمع، وإعادة تدوير للأموال، وحصناً منيعاً من وقوع المشكلات الاقتصادية المستعصية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أدوات إعادة توزيع أخرى مثل: الكفارات، والندور والأضاحي، والهدى، والهبة، وزكاة الفطر، والغنائم، والوصايا. ونلفت الانتباه إلى أن الإسلام قد جعل بعض أدوات إعادة التوزيع إلزامية مثل: الزكاة، والإرث، والغنائم وغيرها، وبعضها غير إلزامي مثل: الوقف، والصدقات.

العمل الخيري وإعادة توزيع الثروة:

العمل الخيري هو نشاط يقوم به بعض الأفراد أو الجمعيات بهدف تقديم سلعة أو خدمة أو غير ذلك مما يحتاج إليه الناس عادة، وهذا النشاط يكون بدون مقابل، وهذا أهم ما يميز العمل الخيري عن غيره من الأعمال ذات الصفة التجارية الربحية البحتة، وغالب التمويل لهذه الأعمال الخيرة يأتي من الزكوات والصدقات وغيرها من أدوات إعادة التوزيع المشار إليها آنفاً، وتتنوع هذه الأعمال إلى أنواع كثيرة: من تقديم الغذاء لذوي الحاجة، إلى الرعاية الصحية لبعض المرضى ممن لا يجدون نفقة العلاج على نفقتهم الخاصة، وقد تمتد الأعمال الخيرية إلى مساعدة الطلاب من أبناء الفقراء في الاستمرار في دراستهم من خلال تيسير السبل والوسائل اللازمة لاستكمال الدراسة، فللعمل الخيري أهميته الكبرى وقيمه لكل مواطن، كما أنه يتخلل العديد من الأوجه في حياتنا، وله أثره الكبير والمهم على زيادة رصيد البلد الاجتماعي والاقتصادي، وعندما تتوافر مصادر تمويل العمل الخيري في المجتمع فإن هذا يقلل من العبء على الإنفاق الحكومي.



الفصل السابع:
الناتج المحلي الإجمالي

تعريف النقود الوصفي:

تُعرّف النقود: أي بأنها شيء يلقي قبولاً عاماً لكونه وسيلة لتسديد الديون، وقيل: إنها أي شيء يتم قبوله عموماً بوصفه وسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون، وقيل: هي كل وسيلة تلزم بحكم القانون كل مشتر أو مدين استخدامها مقابل سلعة أو تسديد دين، وقيل: هي وسيلة قياس وتبادل للسلع الحقيقية، وقيل: هي أي موجود يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن للقيمة.

نستنتج من التعريفات السابقة أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للنقود على وظائفها؛ فالنقود تمارس دورها في النشاط الاقتصادي من خلال خاصية هامة تتمتع بها على قبولها نظير السلعة؛ وهي عمومية القبول؛ بمعنى استعداد كل فرد لقبولها نظير كل السلع التي يعرضها أو الخدمات التي يؤديها، وصفة القبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية، وهي التي تميزها عن الأشياء الأخرى التي تحظى بالقبول الخاص؛ كتذكرة القطار، أو قسيمة الشراء، فتلك لا تعد نقوداً؛ وذلك لمحدودية استخدامها، فكل ما يتمتع بقبول عام من كل أفراد المجتمع بكونه وسيطاً في مبادلة السلع والخدمات فهو نقود.



الفصل الثامن: النقود والبنوك المركزية والتجارية (١)

مدخل:

أصبحت النقود جزءاً مهماً في حياة الإنسان؛ إذ لا يستطيع أحد اليوم أن يتصور كيف تسير الحياة بدون النقود، وقد عاشت المجتمعات الإنسانية البدائية حياة بسيطة تعتمد على الصيد بالدرجة الأولى، ثم اكتشفت الزراعة، وبعدها توجه المجتمع البشري نحو التخصص وتقسيم العمل، وترتب على ذلك وجود فائض في الإنتاج لدى بعض قطاعات المجتمع؛ أدى إلى تبادل بعضها ببعض، وهو ما يعرف اقتصادياً بالمقايضة. ومع اتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل، ونمو الأنشطة الاقتصادية؛ ظهرت عيوب المقايضة، وعجزها عن الوفاء باحتياجات المجتمع البشري، ومن هذه العيوب:

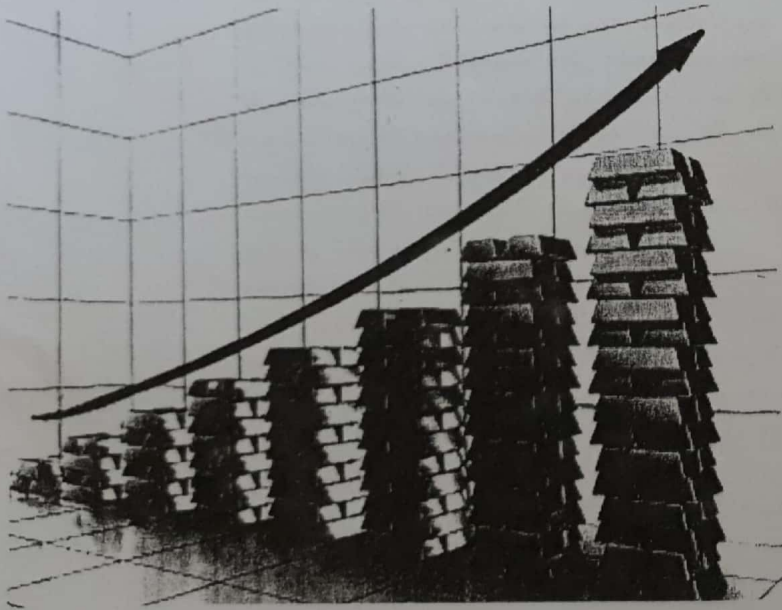
- ١- صعوبة التوافق المزدوج للطلبات بين أطراف التبادل في ظل المقايضة، وانعدام النقود كوسيط للتبادل جعل الناس يواجهون صعوبة في الحصول على احتياجاتهم من السلع؛ لأن كل شخص لديه سلعة أو سلع معينة يريد جعلها ثمناً لسلع يحتاجها؛ لا يتحقق مراده بمجرد الحصول على الشخص الذي تتوافر لديه هذه السلع التي يريد، إذ لا بد أن يكون الطرف الآخر أيضاً لديه الرغبة في قبول هذه السلعة ومقايضتها بما لديه، فمثلاً: لو وجد لدى شخص فائض من القمح، ويرغب في الحصول على اللحم، فقد يجد صعوبة في الحصول على شخص يملك اللحم ولديه في الوقت نفسه الرغبة في الحصول على القمح.
 - ٢- عدم صلاحية المقايضة مقياساً للقيمة، ففي ظل المقايضة يصعب تقدير قيم السلع المتبادلة؛ لاختلاف أنواعها ومقاديرها، وبالتالي عدم وجود معيار منضبط يحدد قيم السلع بدقة، فمعيار حاجة المقايض للسلعة لا يكفي؛ لأنه يؤدي إلى تفاوت كبير في تقدير قيم السلع.
 - ٣- صعوبة التجزئة في المقايضة حيث يصعب تجزئة السلع التي تقدم ثمناً لما يريد أن يحصل عليه المقايض من السلع الأخرى، فمثلاً: لو كان لدى شخص جملاً ويريد أن يحصل على شيء يسير من القمح فإن الجمل لا يمكن تجزئته.
 - ٤- صعوبة الادخار؛ ففي نظام المقايضة يصعب حفظ الثروة وادخارها على شكل سلع، وليس من السهل ادخار كم هائل من السلع، خاصة وأن بعض السلع غير قابل للتخزين لمدة طويلة.
- هذه الصعوبات التي صاحبت المقايضة، أدت بشكل ضروري إلى ظهور وسيط أفضل للتبادل سالم من عيوب المقايضة.

(١) انظر مقرر النقود والبنوك، لزهير الزبيدي، جامعة ديالى، نسخة إلكترونية.

البنوك التجارية:

بدأت هذه البنوك في أوروبا بدايات متواضعة على يد الصيارفة والصاغة الذين كانوا يحتفظون بودائع التجار لحفظها من السرقة بمقابل مبالغ معينة من المال، ويقومون بتسليم المودعين إيصالات تدل على ملكيتهم لكمية من الذهب، وقد لاحظ الصيارفة أن الناس بدأوا يتداولون الإيصالات، وأن أكثر الودائع المعدنية بقيت في الخزائن من دون أن تسحب، وأن نسبة محدودة جدًا من هذه الأموال تخرج ويتم تعويضها في شكل ودائع جديدة، ومع تزايد حجم هذه الودائع تطورت فكرة استثمار هذه الأموال المتكدسة لديهم؛ من خلال إقراضها لمن يحتاج إليها بفائدة معلومة، ولكي يضمن الصيارفة استمرار تدفق الأموال إليهم دفعوا فوائد لأصحاب المدخرات، وفي نهاية المطاف تطورت هذه التعاملات بجهاز مصرفي حديث أطلق عليه البنوك التجارية.

فالبنك التجاري يعتمد بشكل كبير على أموال المودعين، وهو يقترضها بأجال طويلة ويصعب تسيلها في حال الحاجة لها، وهي مموله من أموال الحسابات الجارية، وهي أموال قد يلجأ المودعون إلى سحبها في أي وقت من الأوقات، مما يعرض البنك للانهايار والإفلاس، ولذلك لا بد أن يوازن البنك بين المحافظة على قدر كافٍ من السيولة للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وبين السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بتوظيف الفائض من السيولة المتاحة لديه من ودائع العملاء.



وظائف النقود:

للنقود وظائف كثيرة من أهمها:

- 1- وسيط للتبادل: وهذه الوظيفة من أهم وظائف النقود؛ لأنها تحقق التوافق بين رغبات البائع والمشتري بخلاف المقايضة.
- 2- أنها مقياس للقيمة: فمن خلال النقود تحدد قيم السلع، ويعرف أطراف التبادل أن كيلو واحد من التمر يساوي ثلاثة كيلو جرامات من الموز.
- 3- أنها مستودع للقيمة: فهي مستودع تحفظ فيه القيمة الشرائية من حين الحصول عليها إلى وقت إنفاقها.
- 4- أنها أداة للمدفوعات الآجلة: حيث سهلت عملية البيع الآجل على أن يتم الدفع في فترات لاحقة.
- 5- أنها أداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي: ويقصد بهذه الوظيفة أن للنقود تأثيرًا على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، كذلك فلها دور في توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي؛ وذلك من خلال التأثير على العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها.
- 6- النقود أداة لإعادة توزيع الدخل: تعمل النقود من خلال التغير الحاصل في قيمتها (تغير القوة الشرائية) على إعادة توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية؛ ففي حالة ارتفاع الأسعار فإن أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأجور والرواتب والدائنين والمدخرين ستخفف ثروتهم بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يعني انخفاض في دخولهم الحقيقية.
- 7- النقود أداة للهيمنة الاقتصادية: تُعد النقود قوة تمنح حائزيها قدرة فرض رغباتهم على بقية الوحدات الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى اقتصاديات الدول على المستوى الدولي؛ كسيطرة البنوك على عمليات الإقراض، وبالتالي السيطرة على النشاطات الاقتصادية من خلال توجيه النقود نحو النشاط الاقتصادي الذي ترغب في تقويته (السيطرة الائتمانية)، كما ساعدت على تركيز الهيمنة الاحتكارية للمشاريع الكبرى والاندماج كالشركات متعددة الجنسيات العملاقة حاليًا، وأما على الصعيد الدولي - مثلًا - سيطرة الجنيه الإسترليني على حركة الاقتصاد الدولي، ثم بعدها سيطرة الدولار وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على السياسات الدولية إلخ.....

وظائف النقود:

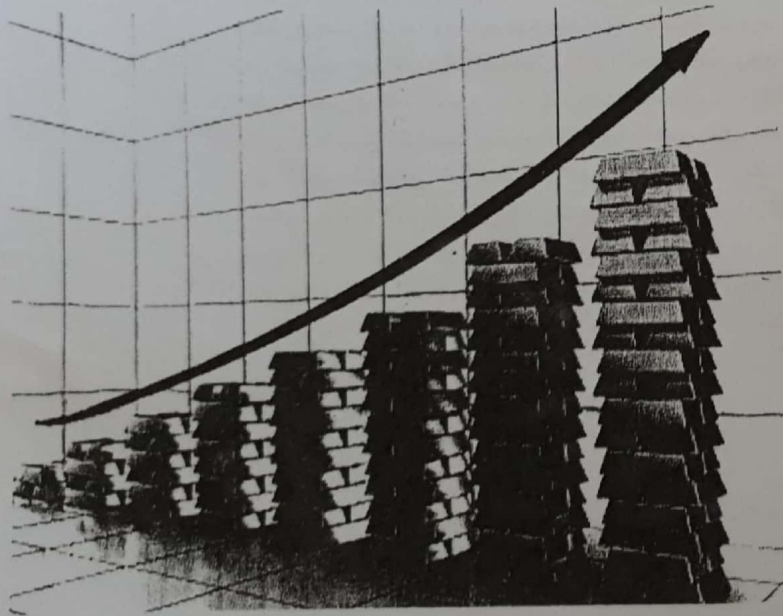
للنقود وظائف كثيرة من أهمها:

- 1- وسيط للتبادل: وهذه الوظيفة من أهم وظائف النقود؛ لأنها تحقق التوافق بين رغبات البائع والمشتري بخلاف المقايضة.
- 2- أنها مقياس للقيمة: فمن خلال النقود تحدد قيم السلع، ويعرف أطراف التبادل أن كيلو واحد من التمر يساوي ثلاثة كيلو جرامات من الموز.
- 3- أنها مستودع للقيمة: فهي مستودع تحفظ فيه القيمة الشرائية من حين الحصول عليها إلى وقت إنفاقها.
- 4- أنها أداة للمدفوعات الآجلة: حيث سهلت عملية البيع الآجل على أن يتم الدفع في فترات لاحقة.
- 5- أنها أداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي: ويقصد بهذه الوظيفة أن للنقود تأثيراً على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، كذلك فلها دور في توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي؛ وذلك من خلال التأثير على العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها.
- 6- النقود أداة لإعادة توزيع الدخل: تعمل النقود من خلال التغير الحاصل في قيمتها (تغير القوة الشرائية) على إعادة توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية؛ ففي حالة ارتفاع الأسعار فإن أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأجور والرواتب والدائنين والمدخرين ستخفف ثروتهم بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يعني انخفاض في دخولهم الحقيقية.
- 7- النقود أداة للهيمنة الاقتصادية: تُعد النقود قوة تمنح حائزها قدرة فرض رغباتهم على بقية الوحدات الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى اقتصاديات الدول على المستوى الدولي؛ كسيطرة البنوك على عمليات الإقراض، وبالتالي السيطرة على النشاطات الاقتصادية من خلال توجيه النقود نحو النشاط الاقتصادي الذي ترغب في تقويته (السيطرة الائتمانية)، كما ساعدت على تركيز الهيمنة الاحتكارية للمشاريع الكبرى والاندماج كالشركات متعددة الجنسيات العملاقة حالياً، وأما على الصعيد الدولي - مثلاً - سيطرة الجنيه الإسترليني على حركة الاقتصاد الدولي، ثم بعدها سيطرة الدولار وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على السياسات الدولية إلخ.....

البنوك التجارية:

بدأت هذه البنوك في أوروبا بدايات متواضعة على يد الصياغة والصاغة الذين كانوا يحتفظون بودائع التجار لحفظها من السرقة بمقابل مبالغ معينة من المال، ويقومون بتسليم المودعين إيصالات تدل على ملكيتهم لكمية من الذهب، وقد لاحظ الصياغة أن الناس بدأوا يتداولون الإيصالات، وأن أكثر الودائع المعدنية بقيت في الخزائن من دون أن تسحب، وأن نسبة محدودة جداً من هذه الأموال تخرج ويتم تعويضها في شكل ودائع جديدة، ومع تزايد حجم هذه الودائع تطورت فكرة استثمار هذه الأموال المتكدسة لديهم؛ من خلال إقراضها لمن يحتاج إليها بفائدة معلومة، ولكي يضمن الصياغة استمرار تدفق الأموال إليهم دفعوا فوائد لأصحاب المدخرات، وفي نهاية المطاف تطورت هذه التعاملات بجهاز مصرفي حديث أطلق عليه البنوك التجارية.

فالبنك التجاري يعتمد بشكل كبير على أموال المودعين، وهو يقرضها بأجال طويلة ويصعب تسهيلها في حال الحاجة لها، وهي مموله من أموال الحسابات الجارية، وهي أموال قد يلجأ المودعون إلى سحبها في أي وقت من الأوقات، مما يعرض البنك للانهايار والإفلاس، ولذلك لا بد أن يوازن البنك بين المحافظة على قدر كافٍ من السيولة للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وبين السعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بتوظيف الفائض من السيولة المتاحة لديه من ودائع العملاء.

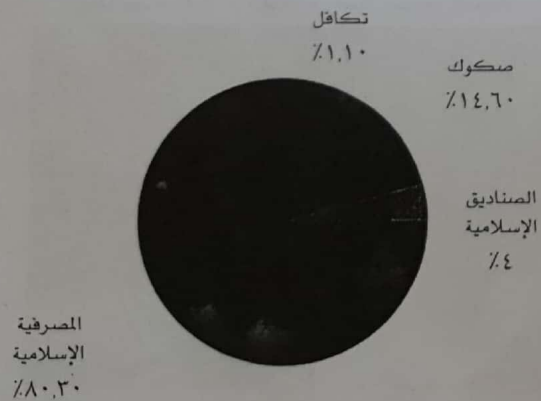


جدول^(١) يوضح توزيع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية حسب المناطق الجغرافية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مع نسبة التغير بين العامين.

المنطقة	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة التغير
دول مجلس التعاون الخليجي	٤١١,١	٤٣٤,٥	%٥,٧
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (عدا دول مجلس التعاون)	٤٦٢,٦	٥٩٠,٦	%٢٧,٧
دول جنوب الصحراء	١٤,٥	١٦,٩	%١٦,٦
آسيا	١٤٤,٨	١٧١,٨	%١٨,٦
أخرى	٤٢,٩	٥٩,٨	%٣٩,٦
المجموع	١٠٧٥,٩	١٢٧٣,٦	%١٨,٤

ومن أبرز وجوه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية قيامها على أساس تحريم التعامل بالفائدة على القروض، واستبدالها بمنتجات تقوم إما على المشاركة أو المضاربة أو التورق، ومع كثرة الجهود المبذولة في تصحيح عمل البنوك التجارية إلى الطريقة الإسلامية، فهناك مكاسب كثيرة، ولكن هناك بعض الملحوظات التي ما تزال تشوب عمل البنوك الإسلامية، وتتفاوت تلك البنوك في مدى التزامها في تطبيق المعايير الشرعية.

شكل بياني يوضح توزيع أصول التمويل الإسلامي في العالم حسب نوع النشاط.



(١) المصدر: بنوك مركزية، مؤسسة فردية، زاوية، المصرفي، KFHR.

خلق النقود:

ومن المهم أن نلفت نظر القارئ إلى خصيصة مهمة في البنوك التجارية، ألا وهي قدرتها على خلق النقود (توليد النقود)، والمقصود به تقديم الائتمان (أي القروض) للعملاء، وذلك من أرصدة الحسابات الجارية، فإذا تقدم عميل للبنك بطلب قرض، فإن البنك بعد قبول الطلب، يقدم له قرضاً من الحسابات الجارية، فيقوم العميل الجديد للبنك بفتح حساب جار في البنك (أو في بنك آخر) وهذا يسمى بتوليد النقود، فمثلاً: صاحب النقود الأول أودعها في البنك ثم يقوم البنك بإقراضها لعميل ثاني يقوم بإيداعها في حسابه ثم يقوم البنك مرة ثانية بإقراضها لعميل ثالث يقوم أيضاً بإيداعها بحسابه وهكذا نجد أن المبلغ الأساس يتصرف فيه عدة أشخاص، وأن العمليات التجارية تتم بأضعاف المبلغ المودع في المرحلة الأولى، مع ملاحظة احتفاظ البنك بنسبة معينة يفرضها عليه البنك المركزي. وهي مسألة سهلت في هذا الزمن بسبب أن الناس يتعاملون بالعملة الإلكترونية (أي النقود المحاسبية المبنية على القيود المصرفية)، وليس كما كان سابقاً بالنقود المعدنية، كالذهب والفضة، وهذا له تأثير مباشر على عرض النقود (كمية النقود) في البلد، وعلى مستوى الأسعار، وعلى توزيع الثروة كما سبق بيانه في وظائف النقود.

المصارف الإسلامية:

نظراً للملحوظات الشرعية على عمل البنوك التجارية؛ بدأت مجموعة من التجار والمفكرين بتعديل عمل البنوك التجارية لتتوافق مع الأحكام الشرعية للمعاملات، وقد بدأت المصارف الإسلامية نشاطها في عام ١٩٧٥م، عندما تأسس بنك دبي الإسلامي بوصفه أول مصرف يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تابعت بعده المصارف الإسلامية.

• الاعتمادات المستندية: وهي إحدى الخدمات التي تقدمها البنوك لخدمة المستوردين للبضائع من الدول الأجنبية؛ حيث يتعهد البنك بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المستوردة بعد تقديم المستندات التي تثبت أن البضاعة قد تم شحنها، وبعد التأكد من مطابقتها هذه المستندات لشروط الاعتماد، ولا بد أن يقدم البنك المحلي هذه الخدمة من خلال التعامل مع بنك آخر في الدول التي يتم استيراد البضائع منها (يسمى البنك المراسل)، والذي يحتسب قيمة البضائع في نهاية المطاف ديناً على البنك في دولة الاستيراد، ويتقاضى عليه فائدة بطبيعة الحال، وتستطيع المصارف الإسلامية تقديم هذه الخدمة بشرط أن يكون الاعتماد مغطى بالكامل، أي العميل يملك في حسابه مبلغ الاعتماد، فلا يحتاج إلى قرض من البنك. ومن الخيارات البديلة التي يمكن أن يقوم بها المصرف الإسلامي: قيام المصرف بشراء البضاعة من المورد وبيعها على العميل مراوحة بشروطه المقررة شرعاً.

• خطابات الضمان: تطلب الحكومات من المقاولين الذين تمت الموافقة لهم بتنفيذ مشروعات تموية أن يقدموا خطابات ضمانات بنكية تمثل نسبة معينة من قيمة المشروع، وإذا لم يكن لدى المتعهد بالمشروع سيولة كافية لتغطية هذه النسبة يتم تسهيل خطاب الضمان من البنك، وكثير من البنوك الإسلامية تقدم خدمة خطابات الضمان ويفرض رسماً على الإصدار، وبعض العلماء يجيز ذلك، وبعضهم لا يرى جواز أخذ الأجر على الضمان؛ خاصة إن دفع البنك التجاري عن المضمون، لأنه ينقلب فائدة على القرض.

• خصم الأوراق التجارية أو السفاتيح أو الكمبيالة: والمقصود أن يشتري البنك الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بثمن عاجل، وهذا لا يجوز في الشريعة، ولذلك لا تقوم البنوك الإسلامية بهذه الخدمة.

• بيع وشراء العملات: وهي خدمة تقدمها كثير من البنوك، ولا فرق في ذلك بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية؛ ولكن المصارف الإسلامية تشترط التقابض بدأ بيد.

• التحويلات النقدية: تقوم البنوك سواء أكانت تجارية أو إسلامية بهذه الخدمة مقابل عمولة؛ حيث يتقاضى البنك من العميل قيمة الحوالة، وعمولة الخدمة، مقابل قيامه بدفع مبلغ معين في مدينة أو بلد آخر.

• الصناديق الاستثمارية: تقدم بعض البنوك هذه الخدمات، والصندوق الاستثماري وعاء مالي (حسب نوع النشاط)، يشترك فيه مجموعة من المستثمرين، ويدار بواسطة خبراء متخصصين غالباً في البنك، ويقومون بدراسة أفضل خيارات الاستثمار للصندوق، لتحقيق أفضل عائد ممكن، ومثالها صناديق الأسهم، والعملات، والسندات، والسلع الدولية، والذهب.

الخدمات المصرفية:

من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك:

• قبول الودائع: تقوم البنوك بقبول أنواع متعددة من الودائع، مثل الودائع تحت الطلب، وهي ما يسمى بالحسابات الجارية، وهذا النوع من الودائع يمكن المودع من سحب أمواله، أو جزء منها في أي وقت شاء، لكنه لا يحصل على فائدة مقابل هذا الإيداع، بل ربما قد يدفع رسوماً للبنك مقابل هذه الخدمة، والمصارف الإسلامية لا تختلف عن البنوك التجارية بهذا النوع من الحسابات. ومن الودائع لدى البنوك: الودائع لأجل: وهي ودايع لا يتمكن المودع من سحبها إلا بعد مرور مدة زمنية لا تقل عن سنة في الغالب، وتعطي البنوك فوائد مقابل هذا النوع من الودائع، أما المصارف الإسلامية فتقبل هذا النوع من الودائع كعقد مضاربة بحيث يقوم البنك أو طرف آخر باستثمارها مضاربة، ومن ثم اقتسام الأرباح، وتقوم البنوك التجارية بإعطاء أصحاب تلك الحسابات بطاقات مصرفية وشيكات للوصول إلى أرصدهم.

• التمويل: تقدم البنوك التمويل لجميع أفراد المجتمع (أفراد، قطاع الأعمال، حكومة). ويتم ذلك من خلال عدة طرق أشهرها: تقديم النقد مباشرة أو توفير خط ائتمان، والمقصود بخطط الائتمان تمكين العميل من السحب من ذلك الخط حسب الاتفاق بينه وبين البنك، ويقسم البنك في ميزانيته حسب النشاطات: تجارية، صناعية، عقارية، استهلاكية، وغالب التمويلات التجارية والصناعية تتم عن طريق آلية الاعتمادات المستندية، وغالب التمويلات الاستهلاكية تتم عن طريق القروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، أما التمويل العقاري (ويسمى الرهن العقاري) فهو منتج خاص بشراء العقارات والمكاتب والشقق، حيث يقوم البنك بتقديم قرض للعميل لشراء العقار ويكون صك هذا العقار مرهوناً ضماناً للسداد.



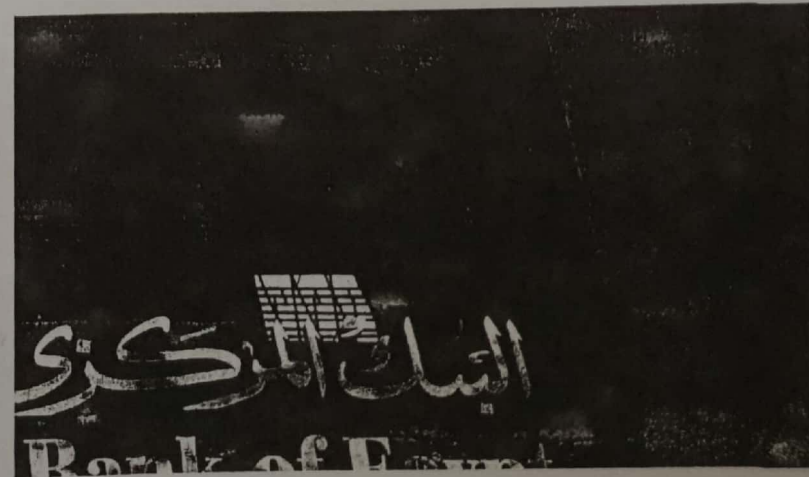
- البطاقات المصرفية: مثل بطاقة الصراف الآلي التي تتيح للعميل إجراء العديد من العمليات المصرفية؛ كالتحويل والتسديد والسحب والشراء من حسابه الخاص، وهناك بطاقات ائتمانية يمنحها المصرف للعميل تتيح له أن يقترض بمبلغ معين لشراء مستلزماته، ومن ثم السداد لاحقًا على وفق معايير محددة سلفًا.

البنك المركزي:

هو مؤسسة مالية مركزية، غالبًا تكون مستقلة عن الحكومة، وتتولى إدارة السياسة النقدية بما فيها سعر صرف العملة، وأسعار الفائدة، وكمية العرض الشامل للنقود، ومن أهم أدواره أنه البنك الذي تضع فيه الحكومة أموالها، وهو بنك البنوك التجارية، فهو الذي يصدر تراخيصها ويسمح بمنتجاتها، ويراقب أداؤها، ويقوم بإقراضها، وفي بعض الدول يؤمن على الحسابات الجارية في البنوك. ومن أشهر الأمثلة: بنك إنكلترا (الأقدم عالميًا)، وبنك الاحتياط الفدرالي (الأمريكي)، والبنك المركزي الأوروبي (الأحدث من الكبار ١٩٩٨م).

مهام البنك المركزي:

- ١- مراقبة السياسة المالية والنقدية والائتمانية.
- ٢- الإشراف على البنوك التجارية، وتولي الرقابة عليها.
- ٣- إصدار العملة المحلية ومتابعة شؤونها وسعر الصرف.
- ٤- الاقتراض للحكومة (إصدار السندات).
- ٥- وضع السياسات والإجراءات لما سبق.





صندوق النقد الدولي:

تعريف صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن، ويديره أعضاؤه (بحسب مساهمتهم في الصندوق) الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ ١٨٦ بلداً.

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- ١- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة، تهيئ سبل التشاور والتأزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- ٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

مجموعة البنك الدولي^(١):

هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفقر، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي، وقد أنشئ البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معاً كمؤسسات بريتون وودز، وقد بدأ في ممارسة أعماله في ٢٧ يناير ١٩٤٦ م، وتتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

- ١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD): يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتع بالأهلية الائتمانية.
- ٢- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA): تقدم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنعاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.
- ٣- مؤسسة التمويل الدولية (IFC): تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.
- ٤- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.
- ٥- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID): يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

وتختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنّها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي نفسه: ألا وهو: تقليل نسبة الفقر.

الفرق بين البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي:

تشير عبارة «البنك الدولي» فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، في حين تضم عبارة «مجموعة البنك الدولي» خمس مؤسسات ترتبط كل واحدة منها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

- ٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- ٤- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرّقة لنمو التجارة العالمية.
- ٥- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متاحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية؛ كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

مصادر صندوق النقد الدولي:

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص. وتدفع البلدان ٢٥٪ من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) و٧٥٪ بعملة الوطنية، لأغراض الإفراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته، وحجم التمويل المتاح له من الصندوق، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد البلد من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتوسعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق، والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي؛ حيث تبلغ حصتها ١٧,٦٪ من إجمالي الحصص.

البنك الدولي:

هو بنك يقدم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، ويساعد حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشاريع؛ كمشاريع التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والاتصالات، وأصلاحات الأجهزة الحكومية، وأغراض أخرى كثيرة.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي ١٨٥ دولة، تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، ومقره واشنطن، ولكي تصبح أي دولة عضواً في البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ يجب أن تنضم أولاً إلى صندوق النقد الدولي، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

(١) انظر الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي.

الهدف العام من البنك:

هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه، والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرًا، وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة، وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي، وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبًا أو دولارات أميركية ما يعادل ١٨٪ من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

النظام النقدي الدولي الحديث بعد بريتون وودز^(١):

مرحلة تحلل نظام بريتون وودز:

في أواخر الستينيات الميلادية اشتد الصراع الاقتصادي بين الدول الرأسمالية في مجال النقود وأسعار الصرف، مما قاد إلى توقف العمل بنظام اتفاقية بريتون وودز، بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون آنذاك في خطابه عام ١٩٧١م الذي أعلن فيه وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.

وتبعًا لذلك اختفت الأسس التي قام عليها هذا النظام، والمتمثلة بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت، وثبات أسعار الصرف، وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وكان من أحد أسباب ذلك الحرب الفيتنامية التي تكبدت فيها الولايات المتحدة خسائر فادحة، بسبب الإنفاق العسكري المتزايد، وتراجع الأرصدة الذهبية الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم (بسبب إصدار العملات بدون أرصدة ذهبية)، من أجل تغطية النفقات العسكرية الكبيرة، وما واکب ذلك من انتقال كثير من الاستثمارات الأمريكية إلى أوروبا وبعض الدول النامية.

إلا أن الولايات المتحدة استطاعت مواجهة تلك التحديات، وواصلت حتى الآن طبع الدولارات بدون رصيد ذهبي، وتفرض بمكانتها الاستراتيجية والاقتصادية على الدول الأخرى قبول الدولار الأمريكي وإن كان بدون رصيد ذهبي، وذلك بسبب ما تتمتع به من قوة عسكرية واقتصادية كبيرة، وهيمنتها على المنظمات الدولية، وما يوجد فيها من شركات عملاقة تتمثل بالشركات المتعددة الجنسية ذات الإمكانيات المادية والفنية العالية.

(١) النظام المالي الحديث، حسين الشمري، جامعة بابل

وانعكس التوسع النقدي في الولايات المتحدة على شكل توسع نقدي تضخمي في الدول الأخرى، إلا أن الدول الأوروبية الغربية بدأت تتضايق من هيمنة الدولار الأمريكي وآثاره التضخمية، مما ولد شعورًا لدى الدول الغربية بأنه يجب على الولايات المتحدة أن لا تلقي تبعات العجز في ميزان مدفوعاتها على عاتق الدول الأخرى دون أن تخسر هي شيئًا، بل عليها أن تسدّد حساباتها في الدول الغربية خاصة بالذهب وليس بالأوراق النقدية، وأن تنظم اقتصادها بما يمكنها من القضاء على العجز في ميزان مدفوعاتها.

وعلى أثر ذلك بدأت الدول الغربية بمطالبة الخزانة الأمريكية بصرف ما تمتلكه تلك الدول من دولارات ورقية ذهبًا؛ ولأن الولايات المتحدة لا تستطيع فعل ذلك؛ (لأنها تطبع دولارات ورقية بدون أرصدة ذهبية)، ولأن الأرصدة الذهبية التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة آنذاك وبالتحديد عام ١٩٦٨م كانت تقدر بنحو (١١ بليون دولار)، في حين كانت الأرصدة الدولارية الورقية الموجودة خارج الولايات المتحدة تقدر بنحو (٣٥ بليون دولار)، وهذا يمثل انخفاضًا شديدًا في الغطاء الذهبي للدولار، بعد ما كان هذا الغطاء يمثل ١٠٠٪ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذا الوضع مثل أزمة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وعلى أثر ذلك وفي عام ١٩٦٨م طلبت الولايات المتحدة عقد اجتماع مع الدول الغربية الأوروبية، لتبلغهم نيته في إلغاء دور الذهب في نظام النقد الدولي، وطالبتهم بعدم الدعوة لتحويل ما يمتلكونه من دولارات ورقية إلى ذهب إلا عند الضرورة القصوى، وأعلنت الولايات المتحدة عام ١٩٧١م عن عجز ميزان مدفوعاتها وتخفيض احتياطها، بمقدار ١.١ بليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع حمى المضاربة بالدولار الأمريكي، وزيادة نزوحه خارج الدول الأوروبية، واشتداد الطلب على الذهب، ما دفع بالرئيس الأمريكي نيكسون في ذلك الوقت إلى اتخاذ قرار بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، (مما أدى إلى تراجع الثقة بالدولار الأمريكي) وقامت الولايات المتحدة بخفض المساعدات عن الدول الأوروبية بنسبة ١٠٪، وفرض ضريبة على الواردات من الدول الأوروبية بنسبة ١٠٪ أيضًا، وتجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم (ارتفاع الأسعار)، وكان ذلك ضربة قوية لحلفاء أمريكا من الدول الأوروبية، وإعلانًا بنهاية عصر بريتون وودز، وبداية ظهور مرحلة جديدة لنظام النقد الدولي ساد فيها الدولار بوصفه عملة الاحتياطي الدولي في معظم دول العالم نتيجة لتبعات الحرب العالمية الثانية، ونظام بريتون وودز الذي ربط الدولار بالذهب وبقية العملات بالدولار.

مرحلة النظام المالي الحديث:

وهي المرحلة التي جاءت على أنقاض مرحلة نظام بريتون وودز، والتي قامت على قاعدة (تعويم العملة)، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلاً عن العملات الأخرى في السوق العالمية، أي جعل سعر الصرف مرتبطاً بقوة العرض والطلب، وتعويمها يعني أن يتم تحديد سعر صرفها نتيجة (قوى العرض والطلب الدولي)، وليس لربطها بعملة معينة، وفي هذه المرحلة انتقل العالم الرأسمالي من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة تعويم العملة، ونبذت أغلب الدول الرأسمالية الصناعية فكرة (وضع أسعار تعادل ثابتة)، وسادت فكرة جديدة مفادها أن أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوة العرض والطلب يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطيات الدولية.

وفي عام ١٩٧٦م عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمراً في جامايكا تم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز، وتم وضع عدد من البنود الأساسية للنظام المالي الحديث، وكان لذلك أثر واضح على نظام الصرف الدولي، وتمثلت تلك البنود في الآتي:

١. حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم.
٢. إلغاء السعر الرسمي للذهب، ونزع الصفة النقدية عنه، ومعاملته معاملة أي سلعة يتحدد سعره بناء على العرض والطلب.
٣. التخلص من جزء من الذهب الذي يوجد بحوزة صندوق النقد الدولي.
٤. تكون وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.

وعلى أثر ذلك تباينت نظم الصرف في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فمنها من اعتمد نظام التعويم، ومنها من ربط عملته بالدولار، أو الجنيه الإسترليني، أو الفرنك الفرنسي، أو نظم أخرى، وقد أثرت الأزمات الاقتصادية والنقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي بعد إيقاف العمل بنظام بريتون وودز على وضع الاحتياطيات النقدية الأجنبية في الدول النامية، من خلال تقلب أسعار صرف العملات القوية على الصعيد العالمي للمدة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠م.

انعكاسات الأزمة النقدية العالمية على البلدان المتخلفة:

إن أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية على مجموعة البلدان النامية كانت ما يلي:

- ١- زيادة العجز في موازين المدفوعات.
- ٢- استنزاف الاحتياطيات النقدية: أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي بعد مغيب شمس بريتون وودز على موقف الاحتياطيات الدولية

و قال صلى الله عليه

القاعدة التاسعة: لا ينعقد البيع إلا من مالك أو مأذون له:

- معناها: أن العقد لا يصح إلا إذا كان البائع مالِكاً للمبيع أو نائباً عنه بإذنه.
- دليلها: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبع ما ليس عندك»^(٥).

أصول المنهيات الشرعية في المعاملات المالية^(٦)

من محاسن الشريعة الإسلامية ومظاهر سماحتها أن المعاملات المحرمة فيها محصورة في دائرة ضيقة، بخلاف المعاملات المباحة، وتتخصر أصول المنهيات الشرعية في باب المعاملات المالية بما يلي:

(١) رواه أبو داود (٣٥٠٨) وسكت عنه، والترمذي (١٢٨٥، ١٢٨٦) وقال: حسن صحيح، وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢١١/٥).

(٢) رواه مسلم (١٩٧٤).

(٣) أورده ابن حزم في المحلى وصححه (٢٧٧/٨، ٢٨٤)، وأورده الألباني في غاية المرام (٢٥٩، ٦٩) وصححه. وانظر السلسلة الصحيحة (٦٨٥).

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه (٤٩٣٨)، وصححه الشوكاني في السيل الجرار (١١٣/٤). والألباني في غاية المرام (٣١٨).

(٥) رواه أبو داود (٣٥٠٣) وسكت عنه، والترمذي (١٢٢٢). وصححه الألباني (صحيح أبي داود ٣٥٠٣).

(٦) انظر مقدمة في المعاملات المالية وبعض التطبيقات المعاصرة، د. يوسف الشبيلي، ١٤٢٦هـ.